الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
رقم:

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير
تخصص: نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمـــي

إعداد الطلبة:
- طاجين نادية
- دهيليس حورية

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الإقتصادي

- حالة الجزائر-

لجنة المناقشة:

د.بن محاد سمير	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**رئيســا**
د. زواق الحواس	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مشرفا و مقررا**
د.قشي حبيبة	**جامعة محمد بوضياف المسيلة**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2022/2021

التعهد

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

معة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مع:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): طاجين نادية المولود(ة) بتاريخ: 25 جوان 1999 ب: المنصورة بوج بوعريريج

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 163222210 الصادرة بتاريخ: 2017.02.01 عن: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: نقود بنوك خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور السوق النجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022./06./14

التوقيع والبصمة

.....

معة محمد بوضياف بالمسيلة
ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مم:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): دهبليس حرية المولود(ة) بتاريخ: 1999/06/05 بـ: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 199906050 - 16850007 الصادرة بتاريخ: 2021/09/19 عن: بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: اقتصاد تخصص: نقدي بنكي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور السوق النجارية في تمويل النشاط الاقتصادي

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/14

التوقيع والبصمة

.....

الشكر وعرفان

كن عالما فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم" من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بجزيل الشكر وعطر التقديم للأستاذ

" زواق الحواس "

الذي أشرف على هذه المذكرة، وعلى دعمه المستمر وتوجيهاته ونصائحه القيمة لإثراءهذا البحث وإخراجه في أحسن شكل

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية على كل معلومة وعلى كل جهد

بذلوه من اجلنا

الإهداء

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان وتميز بضرعها عرش الرحمان، ووضعت تحت قدميها الجنات، كانت الملاذ والمأوى سر السعادة والنجوى، نبع الحنان ومبعث الأمان

لكي أمي الغالية

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير تاج رأسي إلى رمز العطاء

أبي العزيز

إلى نور قلبي وحلمي

إلى القلوب التي احاطتني بالرعاية... اخوتي

إلى كل زملائي في الدراسة كافة إلى كل ما نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

لكم جزيل الشكر والعرفان

نادية

الإهداء

نحمد الله ونشكره الواحد الأحد الذي أنهم علينا بنعمة العلم والعقل، وأهدانا بالعزيمة والإرادة

نحمدك يا رب

انتهت الحكاية ورفعت قبعتي مودعا لسنين التي مضت،

- أهدي تخرجي هذا اليكما يا من أحمل أسمكما اليكما يا قدوتي وسندي اليكما، يا أغلى ما املك أبي وأمي أطال الله في عمركما

- إلى كل أخوتي وأهلي وأصدقاء

- الى كل من علمني حرف من الابتدائي الى يومنا هذا الى كل الزملاء الدفعة الى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

التعهد.....

الشكر والعرفان .....

الإهداء.....

فهرس المحتويات .....

فهرس الجداول والأشكال.....

مقدمة:.....ب

الفصل الأول:

التعريف بالبنوك التجارية وإستراتيجية استخدام مواردها في تمويل النشاط الاقتصادي.

تمهيد 2

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية. 3

المطلب الأول: تعريف وخصائص البنوك التجارية...... 3

المطلب الثاني:أهداف البنوك التجارية 4

المطلب الثالث:وظائف البنوك التجارية. 5

المبحث الثاني: موارد البنوك التجارية واستخداماتها...... 8

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية. 8

المطلب الثاني:استخدامات موارد البنوك التجارية..... 9

المبحث الثالث: إستراتيجية البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي 12

المطلب الأول:مفهوم وأهمية التمويل. 12

المطلب الثاني:مصادر وأشكال التمويل.....14

المطلب الثالث:إستراتيجية تمويل النشاط الاقتصادي.....17

خلاصة: 25

الفصل الثاني:

مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر .

تمهيد 27

المبحث الأول: التعريف بمنظومة البنوك التجارية في الجزائر.....28

المطلب الأول: منظومة البنوك التجارية العمومية. 28

المطلب الثاني: منظومة البنوك التجارية الجزائرية الخاصة. 33

المطلب الثالث: منظومة البنوك الإسلامية 36

المبحث الثاني: الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي الجزائري 41

المطلب الأول:تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة. 41

المبحث الثالث: مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي.....57

المطلب الأول: تطور حجم القروض حسب القطاع الاقتصادي (عمومي، خاص) 57

المطلب الثاني: تطور حجم القروض في الجزائر حسب الآجال(قصيرة متوسطة وطويلة الأجل) في الفترة 2008-2018 65

المطلب الثالث: تطور نمو النشاط الاقتصادي في الجزائر.2005 – 2018. 72

خلاصة 77

خاتمة.....78

قائمة المراجع 81

المراجع: 84

ملخص .....

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية البنك التجاري.	12
02	تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر في الفترة 2009– 2012	42
03	تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر في الفترة 2013– 2018	44
04	تطور عدد وكالات القطاع المصرفي الجزائري في الفترة 2014–2018	46
05	تطور حجم الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر في الفترة 2005–2008	49
06	تطور حجم الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر في الفترة 2009– 2012	52
07	تطور حجم الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر في الفترة 2013– 2018	56
08	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب القطاع في الفترة 2005–2008	61
09	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2009–2012	64
10	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2013–2018	66
11	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الآجال (قصيرة متوسطة وطويلة) في الفترة 2005– 2008	70
12	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الآجال (صغيرة متوسطة وطويلة) في الفترة 2010–2012	71
13	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الآجال (قصيرة متوسطة وطويلة)في الجزائر في الفترة 2013–2018	74

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خطوات منح القروض.	25
02	تطور البنوك النشطة في الجزائر خلال الفترة 2009–2012	43
03	تطور البنوك والمؤسسات النشطة في الجزائر خلال الفترة 2013–2018	45
04	تطور عدد الوكالات النشطة في الجزائر خلال الفترة 201/2013	46
05	تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر خلال الفترة 2005–2008	48
06	تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر خلال الفترة 2009–2012	50
07	تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر خلال الفترة 2013–2018	52
08	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2005–2008	62
09	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2009–2012	65
10	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2013–2018	67
11	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر الآجال في الفترة 2005–2008	69
12	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الاجال في الفترة 2009–2012	72
13	تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الاجال في لفترة ،2013–2018	75

المقدمة

مقدمة:

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفاعليتها في تعبئة الودائع ، وتقديم الائتمان ، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي. لذلك تعتبر سلامة عملياتها وصحة سياستها من المقتضيات الأساسية لتطوير ونمو الاقتصاد ذاته واستمرار استقراره وإمكانية تحقيق أهدافه، بحيث تظهر الحاجة التمويلية للمنشآت الاقتصادية بسبب قصور الموارد المالية الداخلية المتاحة لها عن مقابلة متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها. لذلك تلجأ هذه المنشآت إلى البنوك التجارية باعتبارها من أهم المؤسسات المالية التي تتوافر لديها الفوائض المالية، التي تعمل على توجيهها إلى من يحتاجها من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

برز النشاط البنكي في الجزائر كعامل فعال في الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف الأعوان الاقتصاديون وخاصة المؤسسات والأفراد الذين يحتاجون إلى الأموال، من خلال تغطية احتياجاتهم التمويلية، فالبنك لا يكتفي بجمع الأموال فقط بل يهتم بالبحث عن طرق استخدامها، ومن أجل تحقيق ذلك يقوم بوضع سياسة إقراضية وفقا لإجراءات محددة.

1 .إشكالية الدراسة:

اعتمادا على ما سبق يمكن اعتبار البنوك التجارية المصدر الأساسي لتمويل النشاط الاقتصادي، لا تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التي تبرز معالمها من خلال التسأول التالي:

''ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر''؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالبنوك التجارية ؟ وما هي أهم وظائفها وأهدافها ؟
- فيما يتجلى دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي ؟
- كيف ساهمت البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر ؟

2. فرضيات الدراسة:

ستتم معالجة إشكالية الدراسة انطلاقا من الفرضيات التالية:

- تساهم البنوك التجارية بفعالية في تمويل النشاط الاقتصادي؛
- تؤدي البنوك التجارية الجزائرية دورا مهما في تمويل النشاط الاقتصادي ؛
- يتوقف تطور الاقتصاديات على قدرة القطاع البنكي على توفير التمويل للقطاع الاقتصادي.

3. حدود الدراسة: تم تحديد حدود الدراسة في:

– **الحدود الزمانية:** تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الفترة 2005-2018.

– **الحدود المكانية:** في الجانب التطبيقي تقتصر الدراسة على الحالة الجزائرية، أما في الجانب النظري فلم تتقيد الدراسة بحدود مكانية معينة.

4.دوافع احتيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية، نذكر منها:

- أهمية الدور الذي تؤديه البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي؛
- معرفة مساهمة البنوك التجارية في تمويل وتطوير النشاط الاقتصادي في الجزائر؛
- التخصص الدراسي للطالبتين؛
- الرغبة في توسيع معارفنا في هذا الموضوع.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة البنوك ودورها في تمويل المشاريع وبالتالي تفعيل النشاط الاقتصادي ومعرفة كيف تطورت البنوك التجارية في الجزائر وكيف ساهمت في تطوير النشاط الاقتصادي والسياسة التي اتبعتها لتمويل مشاريعها

6.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها:

- إبراز اسشتراتيجيات البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي.
- إبراز مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر.

7.الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت بعض جوانب هذا الموضوع، نذكر ما يلي:

- دراسة العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة 2007 .

عالجت هذه الدراسة إشكالية كيف تستطيع البنوك التجارية أن تكيف أعمالها المصرفية في بيئة تنشط فيها التجارة الإلكترونية وما مدى تبنيها كآلية تسويقية لتكييف أدائها مع التقنيات الحديثة التي تستخدمها، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج هي:

- تقديم البنوك التجارية خدمات حديثة ارتبطت بالتكنولوجيا وهذا للحفاظ مركزها التنافسي
- تسعى البنوك التجارية إلى تلبية حاجات عملائها وتكييف خدماتها مع متطلباتهم المتجددة
- قيام البنوك التجارية بخدمة عملائها دون قيود مكانية أو زمانية الأن الخدمات المصرفية الإلكترونية تنتقل إلى عملائها .
- تنوع قنوات التوزيع الإليكترونية المستخدمة من قبل البنوك الإليكترونية.

- دراسة بقاش وليد، بن دادة عمر"حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز في مصادر التمويل التقليدية الإسلامية" مجلة الدرسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 1، 2019.

عالجت هذه الدراسة إشكالية إلى أي مدي يمكن لصيغ التمويل الإسلامية تساهم في تمويل المؤسسة الاقتصادية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج هي:

- رغم إختلاف صيغ التمويل الإسلامية والربوية عن بعضهما البعض فهما يمكن أن يكونا بديلين أو مكملين لبعضهما البعض
- استعمال البنوك الإسلامية صيغ مختلفة منها المشاركة والإستصناع والسلع وغيرها بدل البنوك الربوية التي تستعمل الربا الزيادة الحرام.

– من خصائص صيغ التمويل الإسلامي تحقيق أرباح عوض أن تتحمل التكلفة في صيغ السلم .

- دراسة سارة بن عبد الحليم: " دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بعين مليلة مذكرة ماستر مالية وتأمينات وتسير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012 .

عالجت هذه الدراسة إشكالية: ماهي أليات تفعيل دور القروض لرفع أرباح البنوك التجارية، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج هي:

– القروض من أهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمتابعة ناشطها وزيادة أرباحها.

– المصرف منشأة ذات خدمات متنوعة إذ يعتبر الممول الأول للاقتصاد.

– اتخاذ قرار التمويل لا يكون إلا بعد دراسة البنك للمشروع وتقيمه.

– سمعة العميل تعتبر مؤشر مهما لتعامله مع البنك .

8.صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا أثناء إعدادنا لهذا البحث مجموعة من الصعوبات، نذكر منها:

- قلة الأبحاث عن هذا الموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بنشاط البنوك في الجزائر.

9. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، اعتمدنا المنهج الوصفي، بهدف وصف وتحليل متغيرات الدراسة. كما اعتمدنا أدوات البحث المختلفة من مراجع واحصاءات.

10. هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان التعريف بالبنوك التجارية وإستراتيجية استخدام مواردها في تمويل النشاط الاقتصادي، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرق المبحث الأول منها لماهية

البنوك التجارية ، بينما تناول المبحث الثاني موارد البنوك التجارية واستخداماتها. في حين تناول المبحث الثالث إستراتيجية البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي.

أما الفصل الثاني ، فكان تحت عنوان مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادي في الجزائر، وقسم بدوره إلى ثلاث مباحث. تضمن المبحث الأول منها التعريف بمنظومة البنوك التجارية في الجزائر، بينما تناول المبحث الثاني الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي الجزائري، وخصص المبحث الثالث لعرض مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر وانعكاس ذلك على تطور النشاط الاقتصادي.

الفصل الأول:

التعريف بالبنوك التجارية وإستراتيجية استخدام مواردها في تمويل النشاط الاقتصادي.

تمهيد

تؤدي البنوك التجارية دورا هاما في الاقتصاد الوطني، فهي ركيزة مهمة لتسيير النشاط الاقتصادي للدولة، وتنبع هذه الأهمية من دورها في تجميع الموارد المالية واستخداماتها .

كما تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات المالية الحيوية التي تؤدي دورا هاما قي تنمية النشاط الاقتصادي، وفي تنفيذ أهداف مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية. لذلك سنتناول في هذا الفصل التعريف بالبنوك التجارية واستراتيجياتها في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: ماهية البنوك التجارية؛
- **المبحث الثاني**: موارد البنوك التجارية واستخداماتها؛
- **المبحث الثالث** : إستراتيجية البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي .

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدد، و تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي بما ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية.

المطلب الأول: تعريف وخصائص البنوك التجارية.

للبنوك التجارية مفاهيمها وخصائصها التي تميزها عن باقي المؤسسات المالية:

الفرع الأول: تعريف البنوك التجارية

تعددت التعاريف حول البنوك التجارية، نذكر منها:

- " البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطية، تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضا وتستخدمها في إقراضالأفراد والمشروعات ذات العجز لتقترض من الأفراد بفائدة ربوية وتقرضهم بفائدة ربوية"[1].

- " يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية، التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون إلى تلك الأموال".[2]

- " منشآت رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق اكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها الودائع، والسلطة في تجميع المدخرات وإتمام عملية الإقراض والتمويل. لتؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة."[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها مؤسسات مالية تقوم بمنح القروض وقبول الودائع بتلقيها أو منحها فوائد ربوية. وهدفها الأساسي هو تعظيم الأرباح بأقل التكاليف .

---

[1] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص105

[2] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ، ص12

[3] محمد عبد الخالق، الإدارة المالية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ،ص57

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بكونها:

- تعتمد في الأساس على مزاولة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال وليس على مواردها الذاتية، كرأس مال وغيره كما هو الحال في بقية المؤسسات الاقتصادية العاملة في مجالات الإنتاج السلعي أو تقديم الخدمات؛
- أساس عمل البنوك التجارية هو المتاجرة بالنقود، حيث أنها تقبل الودائع من الناس لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة اعلي من الأولى، وبذلك فهي تحقق منفعة أو إيراد من الفرق بين الفائدتين؛[1]
- قدرة هذه البنوك على مضاعفة النقود سواء كانت هذه البنوك منفردة ومتجمعة؛
- تقديم تسهيلات ائتمانية للعملاء بدون إن يكون هناك حقيقة ودائع مخصصة ومقابلة لها، وبالتالي قدرتها على التأثير في عرض النقود والطلب عليها في المجتمع؛
- تفاعلها مع السياسة النقدية تأثيرا وتأثرا ؛
- يتمثل هدفها الأساسي في تحقيق الربح ،فهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات إذ أنها تعتبر مؤسسات رأسمالية هدفها تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح وبأقل تكلفة.[2]

المطلب الثاني:أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها تعظيم الربح وتعزيز السيولة وتحقيق الأمان.

الفرع الأول: تعظيم الربحية.

يسعى البنك كأي مؤسسة من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق اكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وينتج الربح عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك. تتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها ونظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الإرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصول البنك.أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على

[1] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص17
[2] فليس حسن خلف "النقود والبنوك ، جدار الكتاب العلمي ، الاردن ،2006 ،ص322

الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز عن استيرادها، لهذا حتى يحقق البنك الربحية لابد له من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.[1]

الفرع الثاني:تعزيز السيولة.

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعدا للوفاء بها في إي لحظة، وتعد السيولة من أهم الأهداف التي يتميز بها البنك التجاري عن المنشات الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشات تأجيل سداد ماعليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس.لهذا على البنك إن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة؛[2]

الفرع الثالث:تحقيق الأمان.

يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لاتزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 % عادة، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال. فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان البنك إفلاسه.[3]

المطلب الثالث:وظائف البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف مختلفة إلى جانب الوظيفة الأساسية لها وهي خلق النقود الكتابية، وسنتطرق إليها فيما يلي:[4]

الفرع الأول: الوظائف التقليدية.

تتمثل هذه الوظائف في:

[1] سامر يطرش جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر والتوزيع ،2008،ص19
[2] رشيد شيحة ، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية "1998 ، ص139
[3] سلمر يطرش جلدة ، مرجع سبق ذكره ، ص20
[4] طاهرفاشل البياني، ميرال روحي سمارة ، النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ،الاردن ،2013 ، ص

1. قبول الودائع بشتى أنواعها:

يعني قيام المصرف بقبول الودائع أن يتلقى مبلغا معينا من العملة الوطنية، وذلك مقابل التزامه أمام صاحب هذا المبلغ بأن يرد المبلغ إليه بناءا على طلبه وفي أي وقت شاء، وتنقسم الودائح إلى عدة أنواع هي:

- ودائع جارية؛
- ودائع لأجل؛

ودائع بإخطار؛

✓ وودائع الادخار..... .

2. تقديم القروض:

وهو مايعرف بمنح الائتمان، حيت تقوم البنوك التجارية بالإقراض أو تقوم بتقديم مبلغا معينا لمدة معينة لأحد العملاء في الوقت المتفق عليه، ونذكر من هذه القروض:

- قروض بدون ضمان؛
- قروض بضمانات مختلفة؛
- قروض بضمان شخصي.

3. خصم الأوراق التجارية:

يعتبر هذا الإجراء من أهم الوظائف في العصر الحديث، وتزداد أهميته بازدياد المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع، فالتاجر يبيع بأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات مستقبلية مقابل مبيعاته، وفي حال احتياجاته للمال يلجأ للبنك ليخصمها له، فيحصل التاجر على مبلغ أقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ استحقاق الكمبيالة، ويستفيد البنك من سعر الخصم في هذا التاريخ ؛

4. تحصيل الشيكات والكمبيالات:

تبدو أهمية هذه الوظيفة في أنها تمكن في التجار ورجال الأعمال من التوسع في مبيعاتهم الآجلة والحصول على أوراق تجارية يمكن خصمها وتحصيلها من المصارف التجارية.[1]

[1] طاهرفاشل البياني ، ميرال روحي سمارة، مرجع سيق ذكره.

الفرع الثاني:الوظائف الحديثة.

من أبرز هذه الوظائف، نذكر:[1]

- إدارةالإعمال و الممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية؛
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير؛
- خدمات البطاقة الائتمانية؛
- المساهمة والدعم في تمويل المشاريع التنموية والسكنية؛
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء ؛
- إصدار خطابات الضمان؛
- تحويل العملة إلى الخارج ؛
- فتح الاعتماد لمستندي؛
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء؛
- إصدار الشيكات التجارية؛
- شراء وبيع شيكات سياحية؛
- شراء وبيع عملات أجنبية وعربية؛
- خدمات الكومبيوتر الحديثة؛
- البنك الآلي.

[1] محمد حسين الوادي واخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ،2009،،ص114 .

المبحث الثاني: موارد البنوك التجارية واستخداماتها.

على اعتبار أن البنوك التجارية هي مؤسسات نقدية تحصل على موارد مالية من المساهمين والمقترضين، وتقوم بتوظيفها أو استخدامها في عمليات مالية مربحة، فهدفها الأول هو الربحية وبأقل تكلفة ممكنة. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا تم التوفيق بين الربحية والسيولة. وفي هذا المطلب سنتعرض موارد البنوك التجارية واستخداماتها :

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية.

يمكن تصنيف موارد البنوك التجارية إلى نوعين هما الموارد الذاتية والموارد الخارجية.

الفرع الاول:الموارد الذاتية.

تشمل هذه الموارد: [1]

1. **رأس المال المدفوع:**

هو الأموال التي يدفعها أصحاب البنك التجاري لتكوين رأس مال اسمي للبنك التجاري، ويمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم. وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسين، وعادة ما تفرض التشريعات المصرفية حدود دنيا على رأس المال ولا تمنع من زيادته بعد التأسيس، ولكنها تحول دون سحبه في حالة الإفلاس أو مواجهة خسارة مالية لتلبية غرض استثماري معين؛

2. **الاحتياطات:**

هي عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من أرباح البنك خلال سنوات عمله. وتنقسم إلى قسمين :

- **الاحتياطي القانوني:** هو عبارة عن ما تلزم البنوك التجارية باحتجازه كنسبة معينة من الأرباح سنويا لتكوينه؛
- **الاحتياطي الخاص:** يحدده مجلس إدارة البنك، وهو نسبة من الأرباح السنوية، ويحتفظ به لتدعيم المركز المالي أو لمواجهة خسارة غير متوقعة. ويعتبر هذا الاحتياطي اختياري ؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ،2000، ص142

الفرع الثاني:الموارد غير الذاتية.

تتمثل هذه الموارد في:[1]

1. الودائع:

يمثل هذا القسم من الحسابات القسم الأكبر من خصوم البنك، وهو من المبالغ التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية وحسابات الودائع التي يحصل منها البنك على فوائد وحسابات التوفير ؛

2. شيكات و حوالات و إعتمادات دورية مستحقة الدفع:

هي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق؛

3. مستحق للبنوك:

ويمثل التزامات البنك التجاري لبنوك أخرى محلية كانت أو أجنبية، حيث تنشأ هذه الالتزامات عند نقص السيولة.

المطلب الثاني:استخدامات موارد البنوك التجارية.

من أهم استخدامات موارد البنوك التجارية، نذكر مايلي:

الفرع الأول:تقديم القروض والسلف.

وهو ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري، لقطاعي الأعمال والتجارة أي تغطية احتياجات الأفراد والمنشات فيها رأس المال العامل،ويتمثل الفرق الأساسي بين القرض و السلفة: أن القرض تمنح قيمته بالكامل بعد الموافقة عليه على حين تعيد السلفة الممنوحة في حساب جاري مدين حيث يسمح للعميل بالسحب منها اي حدود المبالغ المصرح بها ؛[2]

[1] علي بو عبد الله، وظائف الادارة المصرفية ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية ، جامعة بسكرة 2005، ص06
[2] محمد حسين وآخرون ،مرجع سيق ذكره، ص121

الفرع الثاني: القيام بالاستثمارات.

حيث تتعدد أوجه الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها البنك التجاري منها:

- المساهمة في المشاريع الاقتصادية الحديثة، أو شراء الأسهم والسندات للوحدات الاقتصادية الملائمة بغرض الحصول على أرباح وعوائد ؛
- الاستثمار في سندات الحكومة وأذونات الخزينة العامة والتي تستحق الدفع بعد فترة قصيرة الأجل؛
- خصم الأوراق التجارية التي تقبل على مزاولة هذا النشاط نظرا ، لأجالها القصيرة مما يوفر عنصر السيولة للبنك وتتيح الفرصة له لإعادة خصمها لدى البنك المركزي بشروط معينة.

الفرع الثالث:تقديم الأرصدة النقدية.

هي الاحتياط النقدي التي أوجبها البنك المركزي على كل مصرف بالاحتفاظ بها لديه، وهي ما تقدر إدارة البنك التجاري الاحتفاظ به لمواجهة الزيادة الطارئة للسحب منه .

الفرع الرابع: الأصول الثابتة.

ممثلة في مجموعة العقارات التي يمتلكها البنك ويزاول فيها نشاطه والأصول الأخرى من أثاث ووسائل نقل وأجهزة وتركيبات أخرى وغيرها .[1]

ويمكن تلخيص موارد واستخدامات البنوك التجارية في الجدول التالي:

[1] اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، مرجع سبق ذكر ،ص18-19

الجدول رقم (1): ميزانية البنك التجاري:

الاستخدامات	الموارد
1.**الأرصدة النقدية:** - نقود حاضرة في البنوك التجارية - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي الاستثمارات 2. **قروض وسلفيات:** - قصيرة الأجل - طويلة الأجل - متوسطة الأجل. 3. **أصول ثابتة:**متمثلة في العقارات	1. **الموارد الذاتية:** أ. رأس المال المدفوع ب. الاحتياطات: - الاحتياط القانوني - الاحتياطات الخاصة 2. **الموارد غير الذاتية:** - شيكات وحوالات مستحقة الدفع - مستحق البنوك - الودائع

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات المطلب الأول والمطلب الثاني من المبحث الثاني.

المبحث الثالث: إستراتيجية البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي

يكتسب نشاط التمويل أهمية بالغة، لما له من دور في تغطية احتياجات المؤسسات الاستثمارية والاستغلالية، وبما يضمن تحقيق أهدافها وذلك بإمدادها بالأموال اللازمة في الأوقات المناسبة، كما يسمح لها بمواجهة الظروف الطارئة وتجاوزها بأقل تكلفة.

المطلب الأول:مفهوم وأهمية التمويل.

يكتسي التمويل أهمية خاصة في تطوير النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم التمويل.

يمكن تعريف التمويل لغة على أنه الإمداد بالأموال. أما اصطلاحا فهناك مجموعة من التعاريف منها:

- " هو مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع".[1]
- " التمويل هو تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي".[2]
- " التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام".[3]
- " التمويل هو البحث عن طرائق لمناسبة للحصول على الأموال و اختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يتناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة".
- " التمويل مجموعة من العمليات التي تصل من خلالها المؤسسة إلى تلبية كل احتياجاتها من رؤوس أموال، سواء تعلق الأمر بالتخصيص الأولي من الأموال والزيادات اللاحقة للقروض المتوفرة في الأوساط العامة والهياكل المالية، أو المساهمات الممنوحة من طرف الدولة والخزينة العامة أو الجماعات المحلية او الخواص وغيرها".

[1] عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح المصدر القروض وبيان كيفية المعاملة ضريبيا، دار النهضة العربية، 2001، ص 3.
[2] سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل يالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف 2 ، 2015، ص 29.
[3] محمد العربي ساكر، محاضرات في التمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص 14

من خلال المفاهيم السابقة نستنتج أن التمويل يعني توفير الأموال لإنشاء والقيام بمشروع معين باستعمال طرق مختلفة من أجل زيادة الإنتاج والاستهلاك وتحقيق عوائد وأرباح.

الفرع الثاني:أهمية التمويل.

مهما تنوعت المشروعات الاقتصادية فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتواصل نشاطها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع. ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع الاقتصادية ؛
- تحقيق الرفاهية للأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعشية لهم (توفير السكن العمل)؛
- يساعد على انجاز المشاريع المعطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني ؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة الاقتصادية للخروج من حالة العجز المالي؛
- يحافظ على سيولة المؤسسة الاقتصادية وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية ؛
- يحرر الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة الاقتصادية أو خارجها؛
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة ؛
- يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوى الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي يكون لها عجز مالي؛
- توفير المبالغ النقدية اللازمة للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز المالي في أوقات عجزها.[1]

[1] بقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة المسيلة، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص 56.55 .

المطلب الثاني:مصادر وأشكال التمويل.

تتعدد مصادر وأشكال التمويل كما سنبرزه فيما يلي:

الفرع الأول:مصادر التمويل.

تصنف مصادر التمويل إلى مجموعات مختلفة تختص كل منها بخاصية معينة ومن أهم التصنيفات الموجودة نجد:[1]

1. **حسب المدة الزمنية:** تصنف مصادر التمويل بالنسبة لهذا العنصر إلى ثلاث أنواع رئيسية هي مصادر تمويل (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل):

- **قصيرة الأجل** :يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير على أن يتم ردها خلال فترة زمنية لا تتعدى السنة الواحدة وتكون تلك الأموال موجهة للاستغلال ؛
- **متوسطة الأجل**: مايميزها أن فترة التمويل لهذه المصادر أطول نسبيا من السابقة، فهي عادة تتراوح بين سنتين وسبع سنوات وتتمثل هذه المصادر عموما في القروض؛
- **طويلة الأجل**: هو التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة من البنوك والمؤسسات المالية والذي يتم إهتلاكه في فترة لا تتجاوز عادة السبع سنوات.

2. **حسب مصدر التمويل** : تصنف مصادر التمويل حسب هذا المعيار إلى تمويل داخلي وتمويل خارجي

- **التمويل الداخلي:**

يطلق عليه عادة التمويل الذاتي ،ويقصد به تلك المصادر التي تلجا إليها المؤسسة لتمويل استثمارها دون اللجوء إلى الخارج، فعملية احتجاز الأرباح والاهتلاكات والمؤونات هي مصادر داخلية يتم الحصول عليها من دورة الاستغلال؛

- **التمويل الخارجي:**

يتمثل في الحصول على الأموال من المصادر الخارجية، عن طريق الاقتراض وإصدار السندات، وإما من مصادر الملكية مثل إصدار الأسهم العادية والممتازة.

[1] طارق الحاج، مبادئ التمويل ، دار الصفاء للنمشر والتوزيع ، عمان ،2010، ص26

3. **حسب الملكية:** يقصد بمعيار الملكية حالة مصدر التمويل، وهو يجعل من مانح التمويل مالك أو مقرض بالنسبة للمؤسسة، وهو ينقسم إلى التمويل بالملكية والتمويل بالاستدانة: [1]

- **التمويل بالملكية:** هي مصادر التي تحصل عليها المؤسسة من الغير والتي تعطي لصاحبها نصيب من رأس مال الشركة، فحملت الأسهم العادية والممتازة يعتبرون من أصحاب أو ملاك المؤسسةنتيجة لشرائهم اسمها،والتي تمنحهم هذا الحق؛
- **التمويل بالاستدانة:**هي مصادر التي تحصل عليها المؤسسة من الغير والتي تعطي صاحبها أو مانحها صفة المقترض، من أهم هذه المصادر القروض بأنواعها والسندات

4. حسب النوع:

يقسم هذا المعيار التمويل إلى تمويل مصرفي، وتمويل تجاري:

- **التمويل المصرفي:** هو الذي نحصل عليه المؤسسات الاقتصادية من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى؛
- **التمويل التجاري:** هو الذي نحصل عليه المؤسسات الاقتصادية من التجار.

الفرع الثاني:أشكال التمويل.

هناك عدة أشكال للتمويل نذكر منها:

1. التمويل المباشر والتمويل غير المباشر: [2]

1.1 التمويل المباشر:

يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمستثمر دون دخول أي وسيط، وهذا التمويل يتخذ صور عديدة تختلف باختلاف المقرضين أفراد ،مشروعات، حكومة، ونذكر منها:

أ) **المؤسسات:** تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات ائتمانية من مورديها او من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى والصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم الاكتتاب العام والخاص ؛

[1] طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 26، 27.
[2] وليد حميد رشدي الاميري "المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في اطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي "دار اليازوري للنشر والتوزيع ،الاردن ،2015،ص125-126

- إصدار السندات ؛
- الائتمان الايجاري؛
- التمويل الذاتي ؛
- تسهيل الاعتماد.....الخ؛

ب) **الحكومة**:تلجا الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدة زمنية مختلفة، وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة؛

2.1. التمويل غير المباشر :

يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير مباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين، حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع هذه الادخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل.

2. التمويل التمويل، المحلي والتمويل الدولي: يتمثل كل منهما في:[1]

1.2.التمويل المحلي:

يعتمد هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية ، وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية مثل: القروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية أو تجارية بمختلف أنواعها ..... الخ.

وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية ؛

2.2.التمويل الدولي:

يعتمد التمويل الدولي بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية، مثل البورصة والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية.

[1] اكبر محي الدين الجباري ، التمويل الدولي، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2009 ، ص10.

المطلب الثالث:إستراتيجية تمويل النشاط الاقتصادي.

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم النشاط الاقتصادي وأهم استراتيجيات تمويله.

الفرع الأول:مفهوم النشاط الاقتصادي وأنواعه.

تتعدد مفاهيم وأنواع الأنشطة الاقتصادية مثل سنوضحه فيما يلي:

1. مفهوم النشاط الاقتصادي.

هناك العديد من التعاريف للنشاط الاقتصادي نذكر منها:

- هو المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته، آو من اجل الحصول على الأموال والسلع والخدمات ،وهو يتميز بصفتين: احدهما اجتماعية والأخرى فردية. وتتمثل الصفة الاجتماعية بالتعبئة المتبادلة بين الشخص وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم بصفتهم منتجين، كما نقوم رابطة التبعية أيضا بين أفراد الهيئة الاجتماعية بصفتهم مستهلكين. أما الصفة الفردية في النشاط الاقتصادي فتتجلى في قيمة الفرد كعنصر اقتصادي تعتمد إلى درجة كبيرة على صفته الشخصية، كالذكاء وحب النظام والرغبة في العمل وخدمة المجتمع وغيرها من الصفات والعوامل الخاصة.
- هو عملية توفير أو شراء أو بيع السلع والخدمات
- كما يمكن تعريفه على أنه إنتاج أو توزيع أو استهلاك المنتجات أو الخدمات .[1]

2. أنواع النشاط الاقتصادي:

تتنوع وتتعدد الأنشطة الاقتصادية، نذكر منها:

1.2. أنشطة القطاع الأولي:

هو القطاع الأساسي حيث يتعامل مع المواد الخام في الأنشطة الاقتصادية، حيث أنه يضم كل الأنشطة التي تعمل على الحصول على الموارد الطبيعية مباشرة من الطبيعة ومن الأمثلة على ذلك:

[1] حسن النفجي، القاموس الافتصادي، بغداد، 1999، ص107

- نجد الأنشطة الزراعية ؛
- الصيد، صيد الأسماك؛
- الغابات وغيرها ..؛

2.2.أنشطة القطاع الثانوي(قطاع عمليات التصنيع):

عادة ماتكون هذه الأنشطة اقل تعقيدا وصعوبة من الأنشطةالأساسية، حيث تقوم فكرتها على إضافة قيمة المنتجات الأساسية عن طريق تعديلها عبر طرق متنوعة ومختلفة، ومن الأمثلة نذكر:

- عمليات التصنيع في المصانع سواء صنع الأطعمةأو الملابس؛
- عمليات الرسكلة .....؛

3.2.أنشطة القطاع الثالث للاقتصاد (قطاع الخدمات):

حيث تقدم أنواع مختلفة من الخدمات والحرف والأعمال اليدوية، حيث أن هذه الأنشطة لا تعمل على تقديم منتج وإنما خدمة لا يمكن للآخرين عملها بأنفسهم. ومن الامثلة عل ذلك نذكر :

- مهنة الحلاقة ؛
- ميكانيكي السيارات؛
- البناء وغيرها من الخدمات .....؛[1]

4.3.أنشطة القطاع الرابع (قطاع المعرفة):

في هذا القطاع توجد الأنشطة التي تعمل على تقديم خدمات من نوع مختلف، وهي الخدمات التي تحتاج معرفة نوع معين وبيئة معينة ومن الأمثلة:

- الخدمات الصحية التي لايمكن تقديمها إلا في المستشفيات؛
- الضيافة التي يتم تقديمها في الفنادق ؛
- خدمات التعليم التي تقدم في المدارس .

[1] عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سيق ذكره، ص118.

الفرع الثاني: مفهوم السياسة التمويلية (الاقراضية) .

هناك العديد من التعاريف للسياسة التمويلية نذكر منها:

1. تعبر السياسة الاقراضية للبنك عن مجموعة الأسس والمعايير والشروط التي يتم مراعاتها في إطار السياسة الاقراضية العامة، التي يحددها البنك المركزي لإدارة محافظ الائتمان بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المنشود وتوفير عوائد مناسبة للمصارف بأقل تكاليف وأدنى مخاطر ممكنة.
2. تعرف السياسة الاقراضية على أنهاالإطار العام الذي يضم مجموعة من المبادئ، تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة التسهيلات المصرفية والمجالات وعناصر التكلفة والحدود الزمنية والشروط، وهي مرنة قادرة على التكيف مع المتغيرات والعوامل المؤثرة على النشاط المصرفي؛
3. يقصد بالسياسة الاقراضية مجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات التي تنظم العمليات الاقراضية، وتعد المرجع الرئيسي في فهم كيفية ممارسة النشاط الائتماني ومرجعا للعاملين في البنك لتحديد صلاحياتهم .[1]
4. وتعرف السياسة الاقراضية على أنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الاقراضية وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها وأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها.[2]

ومما سبق نستنتج أن السياسة الاقراضية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يصدرها البنك لمتابعة أو منح أو دراسة عملياتها الاقراضية وتكون سهلة وتستجيب لمتطلبات العميل.

الفرع الثالث: أهمية السياسة الاقراضية.

تتجلى الأهمية التي تكتسيها السياسة الاقراضية في المصارف التجارية في:[3]

- تعتبر التمويلات أفضل أصول البنك من حيث العائد، حيث أن اغلب أيراد المصارف هو حصيلة نشاط التسهيلات الاقراضية؛

[1] رياد جلال الدماغ "اطار مفتوح التطور السياسة الاقراضية لدعم العمليات التمويل في المصارف دراسة تطبيقية على المصارف في فلسطين"رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية ،غزة فلسطين ،2006 ،ص9.

[2] عبد الغفار حنفي، ادارة المصارف، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية 2002، ص231 .

[3]محمد حسن الضمور، العوامل المؤثرة في السياسية الإقتراضية في المصارف الإسلامية، ط1، أمجد للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2016،ص49.

- تحدد سياسة الإقراض الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال؛
- لها اثر علي اتخاذ القرار؛
- ضروريةإذا أراد البنك بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها؛
- هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية، كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة؛
- تهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها:[1]

- سلامة القروض التي يمنحها البنك؛
- تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرضي؛
- تامين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها؛

- المحافظة على سلامة التوظيف وحسن استخدام الأموال؛
- التقيد بالسياسة العاملة للدولة وخاصة القرارات التي يصدرها البنك ا فيما يخص أسعار الفائدة والعمولات والنسب النقدية؛
- تشجيع القطاع الخاص وتطويره ومواجهة احتياجات المجتمع.

الفرع الرابع:مكونات السياسة الاقراضية.

تتجلى هذه المكونات في :[2]

1. **تحديد الحجم الإجمالي للإقراض**:أي أجمالي القروض التي يمكن للبنك إن يمنحها لعملائه ككل أو لعميل واحد؛
2. **تحديد تشكيلة القروض**: أي تنويع مجالات الاستثمار وتوزيع المخاطر حيث يقوم البنك بتنويع القروض التي يقدمها؛
3. **مستويات اتخاذ القرار**: ينبغي أن تحدد سياسات الاقتراض المستويات الإدارية التي يقع عليها مسؤولية اتخاذ القرار، بما يضمن عدم ضياع الوقتللإدارة العليا في البحث عن قروض روتينية والسرعة في اتخاذ القرارات

[1] رضا رشيد عبد المعطي ،إدارة الاتمان، دار وائل للنشر ،1999، ص209.
[2] نفس المرجع، ص209.

4. **الحد الأقصى لإقراض العميل الواحد:** تضع بعض البنوك الحدود القصوى لحجم الائتمان الذي تقدمه إلى العميل الواحد؛

5. **تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:**أي البنك يقوم بتحديد الضمانات التي سيمكن قبولها مع مراعاة أن تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القرض؛

6. **سعر الفائدة:** يجب على البنوك أن تحدد سعر الفائدة على القروض الممنوحة وأن تتضمن الكلف التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها؛

7. **تحديد نوع وطبيعة المخاطر:** تتسم هذه الخطوة بأهمية قصوى لكون قرار الإقراض محفوف بالمخاطر، إذ تعتبر المخاطر أساس تقدير أسعار الفائدة على القروض ومن المتوقع أن تكون هذه الأسعار متفاوتة بتفاوت حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك؛

8. **الأهلية الائتمانية:** يجب توفر الشروط القانونية في المنشأةالمقترضة قبل إقراضهاإضافةإلى بعض الشروط التي تتعامل بها المصارف كنسبة الأرباح المحققة؛

9. **متابعة القروض:** في هذا الإطار تحدد سياسة الإقراضالإجراءات الواجب إتباعها في متابعة القروض التي تم تقديمها لاكتشاف إي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب.

الفرع الرابع: شروط منح القروض (التمويل).

ينبغي أن تنص سياسات الإقراض على :[1]

- حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن للبنك تقديمه؛
- حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض ؛
- إتباع إستراتيجية تعويم معدل الفائدة أو الالتزام بمعدل ثابت طول مدة الإقراض؛
- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهن لضمان القروض وأنواع الأصول المقبولة وبنسبة إلى قيمة الأصل المرهون؛
- بدائل لضمان المستحقات لتقديم طرف ثالث كضمان للعميل، أو النص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شرط من شروط العقد؛

[1] صديقي سلمية ، يونس الزهرة، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن في الجزائر، مذكرة ماستر، مالية وبنوك ، جامعة ادرار، 2016، ص 15.

الفرع الخامس: العوامل المؤثرة على سياسة التمويل.

هناك مجموعة من العوامل المختلفة تؤثر في السياسة الاقراضية أ التمويلية للبنوك يمكن عرضها كما يلي:[1]

1. **رأس المال:** يكون هذا الأخير حافزا بالنسبة للبنك، حيث تزيد ثقته اتجاه عمله لأنه يضمن استرداد أمواله المقرضة مهما زادت مدتها، وكلما ارتفع نصيب الاقتراض كلمازادت ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الائتمان؛

2. **الربحية:** لكي يتسنى للبنك تحقيق أقصى ربح ممكن يجب عليه انتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة ؛

3. **استقرار الودائع** : فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات؛

4. **تنافس البنوك** :كثرة البنوك واختلافها تزيد المنافسة بينها ، وذلك بجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع وضع إغراءات بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر؛

5. **السياسة النقدية العامة:**حيث يتخذ البنك المركزي سياسة متشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى وتختلف السياسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي؛

6. **الظروف الاقتصادية العامة:** تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الائتماني للبنوك ؛ إذ كلما كانت مستقرة كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض وفي حالة العكس ستؤثر سلبا على نشاط البنوك كما هو الشأن في حالة التضخم ؛

7. **حاجة المنطقة:** يسعى البنك إلى التساهل في القروض لتطوير بعض المناطق، ويكون حافز له إذ يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم القروض؛

8. **قابلية موظفو البنك:**كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسير البنوك كلما زاد حجم القروض وزاد معها العملاء.

[1] شاكر القزويني ، محاضرات في النقود و البنوك ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992، ص112.

الفرع الخامس:آليات منح القروض (التمويل).

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه وإلى غاية منحه:[1]

1. **البحث عن القرض وجذب العملاء:** من خلال تقديم العملاء ودائعهم ويقوم البنك بمنح القروض؛

2. **تقديم طلبات الاقتراض:** تقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض،ويجيبأن تكون جاهزة لإدخالها في الحاسب الآلي؛

3. **الفرز والتصور المبدئي:**تبدأ عملية الفرز بعد تقديم الطلبات للدراسة المبدئية، بعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني؛

4. **عملية التقييم:** يتم تحديد نتائج التحليل والاستعلام ووضع تقدير للمنافع والتكاليف وفق معايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك.

5. **التفاوض** : تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكن التفاوض عليها، لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه؛

6. **اتخاذ القرار والتعاقد:** هنا لا يوجد شروط حيث يكون المستشار القانوني جاهز لتوقيع العقد؛

7. **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة** : يقوم هنا العميل بسحب القرضدفعة واحدة أو على عدة دفعات، وينبغي للبنك أن يضع نظام المتابعة الدورية للقرض؛

8. **استرداد الأموال** :يتم تحصيل القرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد؛

9. **التقييم الأحق:** يعرف هنا البنك إذا كانت الأهداف المسطرة أو الموضوعة قد تحققت أم لا، وتحديد نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا؛

10. **بنك المعلومات** : أي إدخال كامل المعلومات في الحاسب الآلي، لرسمها في السياسات المستقبلية ووضع الأهداف والأولويات.

[1] سارة عبد الحليم ، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري بعين مليلة –، مذكرة ماستر ، تخصص مالية ،جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2012، ص 62.

والشكل التالي يوضح باختصار الخطوات المتبعة لمنح القروض

شكل رقم (1) خطوات منح القروض.

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000، ص 134.

خلاصة:

من خلال ما عرض في هذا الفصل يمكننا القول أن البنوك التجارية هي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو الودائع لآجال محدودة. وهي تسعى لتحقيق أهداف مختلقة كما أنها تحاول استغلال مواردها بشكل مثالي من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن وتلبية احتياجات عملائها عن طريق قيامها بعملية التمويل، وتقوم المؤسسات المالية بتوفير الموارد المالية لتمويل النشاطات الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الراكدة في المجتمع.

وقد تبين من خلال هذا الفصل أن للتمويل إستراتيجية تتوافق على حسب الأهداف الموجودة من أجل تحقيق أفضل آلية لتمويل النشاط الاقتصادي عبر السياسة الاقراضية. غير أن هناك عدة عوامل تؤثرة على عمل البنك في عمليات الإقراض وعدة شروط يجب مراعاتها لتحقيق هذه السياسة .

الفصل الثاني:

مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر .

تمهيد

في ظل غياب سوق حقيقي لرأس المال تعد البنوك من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة في النشاط الاقتصادي، وقد تعددت الآراء والاتجاهات حول أداء وفاعلية النظام البنكي الجزائري في النشاط الاقتصادي. لذلك سنتناول في هذا الفصل مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بمنظومة البنوك التجارية في الجزائر؛

المبحث الثاني: الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي الجزائري ؛

المبحث الثالث: مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: التعريف بمنظومة البنوك التجارية في الجزائر.

المنظومة المصرفية هي محرك رئيسي للنشاط الاقتصادي، من خلال تعبئة الادخار وتمويل مختلف أوجه النشاط وبطرق مختلفة بما يساهم في خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي. لذا عملت الجزائر على إنشاء منظومة مصرفية وطنية تستجيب لطموحاتها وتوجهاتها لما لها من أهمية كبيرة في نجاح الإصلاحات الاقتصادية الجارية وتمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي .

المطلب الأول: منظومة البنوك التجارية العمومية.

تتمثل أبرز مكونات منظومة البنوك التجارية العمومية في الجزائر في البنوك التالية:

الفرع الأول:بنك الجزائر الخارجيBEA

بنك الجزائر الخارجي هو بنك تجاري اختص منذ نشأته في تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالعمليات الخارجية، تأسس في إطار سياسة تأميم المؤسسات الاقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر عقب الاستقلال، وذلك طبقا للمرسوم رقم 67-2004 بتاريخ 1 أكتوبر 1967 في شكل مؤسسة جزائرية، وحدد رأس مالها مبدئيا ب 20 مليون دينار جزائري (20.000.000) ، مقره الجزائر العاصمة.[1] ويتولى المهام التالية:

- إقامة وكالات وفروع بموافقة وزير المالية؛
- إقامة وكالات خارج الوطن حيث لا يكون تصنيفها إلا بموجب نص تشريعي.

وقد تم إنشاؤه على أنقاض المؤسسات البنكية المالية التالية:

- القرض الليوني بتاريخ 1 أكتوبر 1967 ؛
- الشركة العامة بتاريخ 31 ديسمبر 1967 ؛
- البنك الصناعي الجزائري وبنك البحر الأبيض المتوسط بتاريخ 31 ماي 1967؛
- قرض الشمال بتاريخ 30 افريل 1968؛

[1] مقران تركية، نجار عائشة، المراجعة البنكية ودورها في تفعيل الرقابة على المصارف الجزائرية.دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري مذكرة ماستر.تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتسير، جامعة آكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر، ص 74.

كان الموضوع الأساسي للبنك الخارجي الجزائري وقت إنشائه:

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى في إطار التخطيط الوطني، وهو بهذا يعتبر مركز للخدمات والاستعلامات التجارية التي تسمح للمؤسسات التجارية ببيع منتجاتها في أحسن الظروف، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العالمية؛

- كما يساهم في ترقية الصادرات مع مراعاة الصادرات من المنتجات المصنعة لمختلف فروع النشاط؛

وفي سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، وذلك حسب أحكام القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1989, ليتحول فعلا إلى شركة مساهمة بتاريخ 5 فيفري 1989 محتفظا عموما بنفس الغرض .[1]

الفرع الثاني:البنك الوطني الجزائري.

تأسس بموجب الأمر رقم 66-178 ، ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة، برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية:[2]

- القرض العقاري الجزائري وتونس الذي يحتوي على 133 وكالة والذي ادمج في 1 جويلية 1966 ؛

- القرض الصناعي التجاري الذي يحتوي على 3 وكالات والذي ادمج في 01 /07/ 1966؛

- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا الذي يحتوي على 6 وكالات والذي ادمج في 01. 01. 1968؛

- بنك باريس و هولندا الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي ادمج في ماي 1968؛

- مكتب معسكر للخصم الذي يحتوي على وكالة واحدة والذي ادمج في جوان 1968؛

البنك الوطني الجزائري يمارس كل عمليات بنك الودائع بحيث:

- يجمع العوائد أي الموارد لمدة زمنية معينة وأخرى تحت الطلب؛

[1] مفران تركية ،نجار عائشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 74
[2] الطاهر لطرش ،تقنيات البوك ، ديوان المطبوعات الجامعية 2001، ص188

- كما يقوم بتمويل القطاع الصناعي والتجاري والفلاحي.

وفي السنوات الأولى من تأسيسه كان من أهدافه وضع نظام تمويل، وطني ومن مهامه تمويل القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة والتجارة ودام هذا الأخير إلى غاية سنة 1982.

الفرع الثالث: القرض الشعبي الجزائري.

هو بنك تجاري، تم إنشاؤه في ديسمبر 1966 بموجب الأمر 66-30 المؤرخ في29 ديسمبر 1966، وهو ثاني بنك ظهر بعد الاستقلال بعد البنك الوطني الجزائري، وقد تم إنشائه باستغلال مجموعة من البنوك السابقة وهي :[1]

- البنك الشعبي التجاري الوهراني؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري؛
- البنك الجهوي الشعبي التجاري والصناعي لعنابة؛
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

ثم أدمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي :[2]

- البنك المختلط الجزائري مصر؛
- شركة مرسيليا للقرض؛
- المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك؛

يقوم القرض الشعبي الجزائر بما يلي :

- بجمع الودائع باعتباره بنك تجاري ؛
- كما يمنح قروض قصيرة الأجل؛
- ابتداء من سنة 1971 أصبح يمنح القروض متوسطة الأجل .

[1] سارة عبد الحليم ،مرجع سبق ذكره ،ص111
[2] طاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ،ص 189

وفي 6/ 4/ 1997 وبعد استيفاء الشروط المطلوبة من قانون النقد والقرض، حصل القرض الشعبي على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي من بنك الجزائر، وأصبح ثاني بنك عمومي يحصل على هذا الترخيص من بنك الجزائر.

الفرع الرابع:بنك التنمية المحلية.

هو بنك عمومي، يملك شبكة متكونة من 155 وكالة منتشرة عبر التراب الوطني. كانت نشأت هذا البنك غير عادية حيث انبثق عن القرض الشعبي الجزائري، وتم تأسيسه بالمرسوم الرئاسي رقم 85-86 ،وبدأ نشاطه برأس مال قدره 6 مليار دينار، وفي سنة 1995 وبعد مرور 10 سنوات من تأسيسه أصبح رأس ماله يقدر ب 70 مليار دينار، يوجد مقره الرئيسي خارج العاصمة سطاوالي بولاية تيبازة؛[1]

يسعى بنك التنمية المحلية إلى:

- المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- للبنك دور فعال في تلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد؛
- له دور في تمويل المشاريع السكنية عن طريق دعم وموافقة أصحاب مشاريع الترقية العقارية .

الفرع الخامس: بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13مارس 1982 بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13 مارس 1982، كشركة مساهمة رأس مالها الاجتماعي يقدر ب 33 مليار دينار جزائري ، وكان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ؛

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بكافة الأعمال المصرفية التقليدية: [2]

- قبول الودائع بمختلف العملات في شكل أوعية ادخارية متنوعة؛
- تمويل المشروعات في قطاعات نشاط مختلفة بعد أن كان نشاطه محصورا فقط على القطاع الفلاحي ؛
- تمويل عمليات التجارة الخارجية؛

[1] عبد الرزاق حميدي، جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية - دراسة حالة بنك التنمية المحلية– مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد بوقره ، 2008، ص154.

[2] مسعى سمير، تسعير القروض المصرفية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، 2008، ص97.

- تأسيس والإسهام في رؤوس الأموال المشروعات وتسويق الإصدارات الجديدة للأوراق المالية؛
- كما يقوم أيضا ببعض الخدمات المميزة لكبار العملاء كقيامه بتعاملات سريعة في مجال التحويلات النقدية وحفظ الممتلكات والوثائق الهامة للعملاء في خزائن خاصة ؛

ويقدم البنك هذه الخدمات من خلال وكالته الرئيسية في الجزائر العاصمة، و331 وكالة وفرع موزعين توزيعا ملائما عبر كامل التراب الوطني، كما أن للبنك تواجد كبير في الساحة المصرفية العالمية وذلك من خلال علاقات ممتازة مع شبكة واسعة من البنوك المراسلة ؛

سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على اكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة ؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات ؛
- الحصول على أكبر حصة من السوق ؛
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية .

الفرع السادس: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

هو بنك متخصص في:[1]

- جمع أموال التوفير ؛
- منح القروض العقارية للخواص ؛
- تمويل المقاولين العموميين والخواص؛
- تمويل مؤسسات الانجاز التي لها صلة بالبناء.

تتوزع وكالاته البالغ عددها 206 وكالة ومديرياته الجهوية البالغ عددها 15مديرية جهورية موزعة على كامل التراب الجزائري ؛

[1] موقع الصندوق الوطني للإحتياط والتوفير على شبكة الأنترنت awww.cnp banque.dz تم الإطلاع عليه يوم 20 ماي 2022، 16.45.

يتواجد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط على مستوى شبكة البريد لأجل جمع أموال التوفير، تأسس في 10 أوت 1964 على أساس شبكة لصندوق تضامني بين الولايات و البلديات الجزائرية ؛

أما أول وكالة للصندوق فقد افتتحت أبوابها بتاريخ 1 مارس 1967 في تلمسان في حين إن تسويق دفتر الصندوق الوطني للتوفير كان قبل ذلك بسنة على مستوى شبكة البريد؛

في الفترة الأولى من تأسيس الصندوق كان نشاطه يقتصر على جمع أموال التوفير بالاعتماد على الدفتر المخصص لذلك مع منح قروض اجتماعية رهنية، وفي 6 أفريل 1997عدل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط نظامه الأساسي بحصوله على الترخيص كبنك ، إذ أصبح بإمكانه القيام بكل العمليات البنكية باستثناء عمليات التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: منظومة البنوك التجارية الجزائرية الخاصة.

تعددت واختلفت البنوك الخاصة في الجزائر ومن أهم هذه البنوك نذكر ما يلي:

الفرع الأول:الشركة المصرفية العربية الجزائرية.

تأسس بنك المؤسسة العربية المصرفية في البحرين سنة 1980، وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر(17) دولة، منها دول الخليج، وشمال إفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، والأمريكيتين، واسيا؛[1]

إن أسهم بنك الشركة المصرفية العربية مسجلة في البورصة مع المساهمين، من المؤسسات الاستثمارية مثل: البنك المركزي الليبي، وهيئة الاستثمار الكويتية، تستجيب لجميع الاحتياجات المختلفة للسوق الجزائرية، وتتجسد من خلال إنشاء مكتب تشكيلي في عام 1995، ما مكن البنك من تطوير وتعزيز روابط التعاون على المؤسسات المالية الجزائرية؛

بقرار من مجلس النقد والقرض تحول هذا البنك من مكتب تمثيلي إلى بنك كامل في 24 سبتمبر 1998، وهكذا أنشأت المؤسسة العربية المصرفية في الجزائر، وتم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك الجزائر وهي أول بنك خاص يستقر في الجزائر .بدأ نشاطه في الجزائر في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رايس.

[1]الشركة المصرفية العربية الجزائرية، موقع الشركة المصرفية العربية الجزائرية على الأنتيرنت www.banq.abc.com تم الإطلاع عليه في يوم 20 ماي 2022.

الفرع الثاني:بنك سوسيتي جنرال.

يعتبر بنك سوسيتي جنرال من أول البنوك التي أنشأت في فرنسا في 4ماي 1984 من طرف مجموعة صناعية، قصد تمويل الصناعة والتجارة في فرنسا، وعرفت توسعا كبيرا في مختلف أنحاء العالم، وهذا الانتشار جاء نتيجة الكفاءة الكبيرة خاصة في مجالي التمويل والاستثمار؛ [1]

تعد سوسيتي جنرال الجزائر مملوكة بالكامل من قبل مجمعة سوسيتي جنرال ، وهي أول البنوك الخاصة التي تستقر في الجزائر، في عام 2000 وشبكتها في توسع مستمر حيث كانت تملك سنة 2003 ما يقارب 90وكالة موزعة على 30 ولاية منها 11مركز أعمال مكرسة لأنشطة العملاء من الشركات ومركز للشركات الكبيرة ؛

يقدم هذا البنك مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة والمبتكرة لأكثر من 450000 عميل من الأفراد والمهنيين والمؤسسات؛

يلتزم البنك التزاما راسخا لضمان أعلى مستوى من الجودة في كل أعماله المصرفية ، إذ منذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى إلى استغلال كل وسائل الحديثة المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالية حيت كان يهدف إلى:

- السعي إلى تعظيم قيمة مجوداته؛
- تلبية جميع احتياجات العملاء؛
- توسيع الشبكة للبنك في مختلف أنحاء البلاد .

الفرع الثالث: بنك نتكسيس الجزائر.

نتيكسيس الجزائر ويطلق عليه بنكسي، وله عدة مزايا منها :[2]

- أول بنك نقال في الجزائر؛
- حساب مؤمن؛

[1] بن صالح ياسين، مساهمة البنوك التجارية الأجنبية في تمويل عملية الإستثمار في الجزائر، دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال، مذكرة ماستر، العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 20019،ص 94-95 .

[2] موقع بنك تيكسس الجزائر على الأنتيرنت www.banxy.bank.com ، تم الإطلاع عليه في 20 ماي 2022.

- يمكن الولوج إليه عن طريق هاتف ذكي في أي وقت وفي إي مكان؛
- خدمات بنكية عن بعد وفي متناول الجميع بدون الحاجة إلى التنقل؛
- بنكسي خدمة جديدة تسعى لتسهيل الحياة اليومية الجزائرية؛

تأسس بنكسي في 23 افريل 2018 ، وهو يسمح بإجراء المعاملات للبنوك العادية بكل سهولة وهذا عن بعد،كما تقدم بنكسي ابتكارات جد فعالة مثل :[1]

- تعديل سقف السحب والدفع بالبطاقة ؛
- القيام بمعارضة لاستعمال وسائل الدفع في الوقت الحقيقي ؛
- تحويلات مالية بمجرد استعمال رقم الهاتف؛
- التحويلات التقليدية بين البنوك وعلى العموم يمنح بنكسي إدارة حساب عبر الانترنت مع تحديث فوري للرصيد .

حصلت نتيكسيس الجزائر على التراخيص اللازمة من السلطات الجزائرية ل "بنكسي" والتي تتطابق مع كل المتطلبات التنظيمية والإطار التشريعي المعمول به.

الفرع الرابع: بنك الإسكان للتجارة والتمويل (الجزائر).

تم إنشاء بنك الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر عام 2002 كفرع للبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني، حيث تأسس هذا الأخير عام 1973 كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية، وبعد مرور 24 عام من تأسيسه تحول إلى بنك تجاري شامل عام 1997، وحصل على ترخيص من بنك الجزائر في تاريخ 26/ 02/ 2002 وذلك انطلاقا من قناعة بنك الجزائر بأنه سوف يساهم في تطوير أداء الجهاز البنكي في الجزائر؛

باشر هذا البنك نشاطه في الجزائر في 19 أكتوبر 2003 برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، وتبلغ حصة بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني85، ويقدم مجموعة كبيرة من الخدمات البنكية في السوق الجزائرية لعملائه في قطاعي الأفراد والشركات، يتمتع بكفاءة عالية في العمل البنكي وله مكانة داخل السوق البنكي، إلا انه يبقى في مواجهة مجموعة من المخاطر تصاحب تلك الخدمات.

[1] طاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات والتمويل التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الإقتصادي،2006، ص 50.

الفرع الخامس: بنك الخليج.

هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية ، وهي من ابرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط؛ [1]

وهو بنك تجاري ، بدا مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2002، وهو يقوم بخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ذات كفاءة عالية وجودة كبيرة ، وهو ينك للإفراد والمؤسسات ويقدم خدمات أكثر حداثة، من أهدافه:

- السعي إلى تعظيم قيمة موجداته؛
- تلبية جميع احتياجات العملاء؛
- توسيع الشبكة البنكية للبنك في مختلف أنحاء البلاد؛
- السرعة في الأداء؛
- العمل على تطوير منتجات جديدة.

المطلب الثالث: منظومة البنوك الإسلامية .

ظهرت البنوك الإسلامية في الجزائر لحاجة الناس إليها لتفادي المعاملات بالربا، والعمل بالشريعة الإسلامية وتشمل هذه البنوك ما يلي :

الفرع الأول: بنك البركة الجزائري.

تأسس في 06 ديسمبر 1990، وتم فتح أبوابه رسميا في 20 ماي1991، وهو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر برأس مال قدره 500000000 دينار جزائري مقسمة إلى 500000 سهم قيمة كل سهم 100دج ويشترك فيه مناصفة كل من: [2]

- شركة البركة القابضة الدولية؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك الجزائري ؛

[1] عبدلي حبيبة ، مرجع يسبق ذكره ،ص76

[2] صالح سراي "البنوك الشاملة كآلية لتنشيط القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البشير الابراهيمي ، برج بوعريريج، 2012، ص115.

وفي أخر التقارير التي أصدرها المصرف أعلن عن نسبة 59,9 % بالنسبة لمجموعة البركة و40,1 % بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية , وبالتالي هو بنك مختلط بين قطاعين وقد عمد بنك البركة الجزائري إلى افتتاح عدة وكالات تلبي حاجيات الأفراد تقوم بأعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا ؛

وفي 2009 بلغ رأس ماله الاجتماعي 140 مليون دولار أمريكي استجابة لقرار رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك في الجزائر.[1]

الفرع الثاني:بنك السلام.

هو عبارة عن شركة مساهمة ، باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويقدر رأس ماله ب72 مليار دج أي ما يقارب 100 مليون دولار؛ [2]

تم افتتاحه في 20 سبتمبر 2008 وهو يقدم خدمات للشركات وأخرى للأفراد، حيث تتضمن ما يلي:

1. العمليات المصرفية وهي تحتوي على:

- الحساب الجاري؛
- دفتر شيكات مجاني ؛
- خدمة تحويل الأموال عن طريق الدفع الآلي .

2 التجارة الخارجية وهي تحتوي على بوالص التحصيل:

- العمليات المستندية؛
- التعهدات؛
- خطابات الضمان البنكي؛

3 طرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية:

- عقد المرابحة ؛

[1] عبدلي حبيبة ومن معها ، الصيرفة الاسلامية في الجزائر واقع وتحديات، العدد 2 ، جوان 2012 ص 73،74.
[2] موقع بنك السلام على الانترنيت www alsalam algeria com تم الاطلاع عليه في 20 ماي 2022 على 16 سا 45 د

- الأمر بالشراء؛
- عقد الإيجار ؛
- عقد السلام؛
- عقد المضاربة ؛
- عقد المشاركة ؛
- وعقد الاستصناع ..... الخ ؛

كما يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية كأجهزة الصراف الآلي وخدمة الدفع عبر الانترنيت. [1]

الفرع الرابع:النوافذ الإسلامية.

سمحت السلطات النقدية والإشرافية في الجزائر لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب تقديمها لخدمات مصرفية تقليدية ومن إبرز هذه البنوك :[2]

أولا: بنك باريبا الجزائر.

بي إن بي باريبا الجزائر هي شركة مساهمة مملوكة بالكامل لمجموعة بي ان بي باريبا، تأسس في عام 2002 برأس مال قدره10 مليار دينار جزائري، في سنة 2019 أصبح عنده 70 فرعا في جميع أنحاء البلاد، أعلن البنك عن تقديم منتجات إسلامية من خلال عرض الإجارة وحساب البديل وذلك في انتظار موافقة بنك الجزائر خصوصا بعد صدور النظام رقم 18-02 المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية التشاركية وتشكيل اللجنة من طرف إدارة البنك ؛

ثانيا. بنك تراست الجزائر

هو بنك برأس مال خاص، تأسس في افريل 2003 برأس مال قدره 750 مليون دينار، ثم ارتقى عام2012 إلى 13 مليار دينار، أطلق بنك ترست الجزائر نوافذ إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل:

[1] ادير سعاد، اكن نجاة "واقع تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر دراية بنك السلام الجزائري ، مذكرة ماستر تخصص فانون خاص شامل ،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية 2020ص111

[2] منير خطوي ، مبارك لسلوس "النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح "مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 13العدد 2 ،2020 ص928

- صيغة المرابحة؛
- وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه؛
- وفي 17 ماي 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقا لمبادئ الشريعة من خلال منتجها الجديد ؛

ثالثا: بنك الإسكان للتجارة والتمويل بالجزائر.

هو شركة مساهمة بين بنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردني(85) وبين الشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة الجزائر (15)، تم تأسيسه في أكتوبر 2003، بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض تم إنشاء النوافذ الإسلامية في هذا البنك في مارس 2015 بناء على قرار اتخذه مجلس الإدارة البنك وتنفيذا لطلب العملاء، ومن بين المنتجات التمويلية التي يقدمها نذكر:

- المرابحة؛
- بيع السلم؛
- وبيع الاستصناع.

رابعا: بنك خليج الجزائر.

هو بنك تجاري تابع لمجموعة برقان إحدى شركات مجموعة المشاريع الكويتية، بدا نشاطه في مارس 2004 برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، يهدف البنك لتلبية رغبات المهنيين والأفراد من خلال مجموعة من المنتجات المصرفية التقليدية، إلى جانب تقديمه لبعض الخدمات المصرفية الإسلامية منها:

- صيغة المرابحة؛
- السلم؛
- الاجارة.

خامسا: البنوك العمومية.

هناك ثلاث بنوك أعلن وزير المالية بفتحهم نوافذ الصيرفة الإسلامية نهاية سنة 2017، وهم الصندوق الوطني للتوفير، والاحتياط بنك الفلاحة والتنمية الريفية: بنك التنمية المحلية. حيث وفرت للزبائن خدمات مصرفية بديلة تتماشى مع مبادئ الشريعة الاسلامية مثل :[1]

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، مرجع سابق ، ص929

- صيغ المرابحة؛
- المشاركة؛
- المضاربة؛
- الاجارة؛
- الاستصناع؛
- السلم؛
- والودائع في حسابات الاستثمار.

المبحث الثاني: الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي الجزائري .

دعم الأمر 03 -11المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض الإطار القانوني للنشاط المصرفي، وذلك بتعزيز استقرار النظام المصرفي ولا سيما شروط الدخول إلى المهنة المصرفية، واستمر بنك الجزائر واللجنة المصرفية في العمل بنشاط على تدعيم الإشراف المصرفي بجعله على الخصوص مطابقا للمعايير والمبادئ العالمية في هذا المجال.

المطلب الأول:تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة.

مر تطور البنوك التجارية في الجزائر بعدة مراحل نستعرضها فيما يلي:

الفرع الأول: تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الفترة 2005– 2008 .

في سنة 2008 كان النظام المصرفي الجزائري يتكون من 26 مصرفا مؤسسة مالية معتمدة يقع مفرها بالجزائر العاصمة ومصرف للتنمية في إطار إعادة الهيكلة، وتتوزع الهيئات المصرفية والمؤسسات المالية كما يلي :[1]

- ست (6) مصارف عمومية من بينها صندوق التوفير؛
- تعاضديه تأمين واحدة معتمدة لإجراء العمليات المصرفية؛
- أربعة عشر (14) مصرفا خاصا ، من بينها مصرف واحد لرؤوس أموال مختلطة؛
- ثلاث(3)مؤسسات مالية ومن بينها اثنتان(2) عموميتان؛
- شركتان (2) خاصتان للاعتماد الايجاري ؛

في نهاية ديسمبر 2008 وصلت شبكة المصارف العمومية إلى 1057 وكالة، وشبكة المصارف والمؤسسات المالية الخاصة 244 وكالة مقابل 196 وكالة في 2007، ووصل مجموع شبابيك المصارف بدون الفروع إلى 1301 شباكا مقابل 1233 في 2007، وهو مايعادل شباكا واحدا لكل 264000 ساكن مقابل 27400 في 2007 ؛

وأما بالنسبة لأصول المصارف إلى إجمالي الناتج الداخلي بلغ 66,3 % مقابل 70 % في نهاية 2007، و61,4 % في نهاية 2006 . بلغت نسبة أصول المصارف خارج توظيف الودائع الخاصة بقطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 99,9 % مقابل 100,3 % في 2007 و97 %في 2006.

[1] تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2008، ص 117.

الفرع الثاني: تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الفترة 2009– 2012.

بقي النظام المصرفي في نهاية 2010 كمان كان عليه الأمر في 2009 و2008 يتكون من 26 مصرفا ومؤسسة مالية تقع كل مقراتها في الجزائر العاصمة . وكانت تطورات هذا الجهاز خلال هذه الفترة بالصورة الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول(02): تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الفترة 2009– 2012

	2009	2010	2011	2012
المصارف	**20**	**20**	**20**	**20**
عمومية	6	6	6	**6**
خاصة	14	14	14	**14**
مؤسسات مالية	**6**	**6**	**7**	**9**
مؤسسات مالية عامة	4	4	4	**6**
مؤسسات مالية خاصة	2	2	3	**3**
المجموع	**26**	**26**	**26**	**26**

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات 2009 - 2012.

ويمكن ابراز هذه التطورات بشكل أفضل من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): تطور البنوك النشطة في الجزائر خلال الفترة 2009-2012.

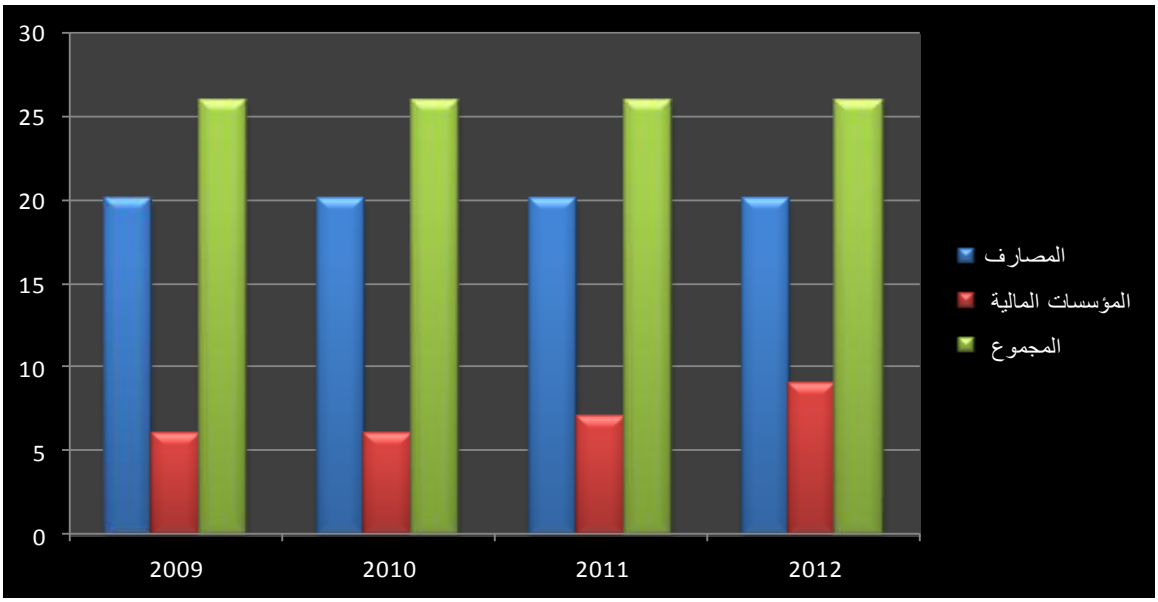

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

يلاحظ من خلال الجدول والشكل ما يلي:

- في نهاية ديسمبر 2010 وصلت شبكة المصارف العمومية الى1077 وكالة وشبكة المصارف الخاصة والمؤسسات المالية 290 وكالة مقابل 1072 و252 وكالة على التوالي في نهاية 2009 ؛
- وصل مجموع شبابيك وكالات المصارف والمؤسسات المالية الى 1367 مقابل 1324 في 2009 ؛
- أما بالنسبة لأصول قطاع المصارف الإجمالية / إجمالي الناتج المحلي بلغ 66,6 %مقابل 73,7 %في نهاية 2009 جراء زيادة الناتج الداخلي في 2010 وبلغت نسبة أصول المصارف الإجمالية خارج توظيف الودائع الخاصة /إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 88,88 مقابل 95,6 في 2009. [1]
- في سنة 2011 تطور الجهاز المصرفي ، وأصبح يتكون من(29) تسعة وعشرون مصرفا ومؤسسة مالية وأصبحت هناك خمس(5) شركات للاعتماد الايجاري منها اثنتان خاصتان ؛
- بلغ عدد وكالات الشبكة للمصارف العمومية 1091 وكالة وشبكة المصارف الخاصة 301 وكالة، بينما بلغ عدد وكالات شبكة المؤسسات المالية 86 وكالة مقارنة ب 2011 ، وبلغ مجموع شبابيك وكالات المصارف

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2010، ص94، 95، 96.

والمؤسسات المالية 1478 شباكا مقابل 1441 في 2011 وهو ما يعادل شباكا واحدا لكل 25400 نسمة مقابل 25500 في 2011؛

- بلغت نسبة إجمالي أصول القطاع المصارف والمؤسسات المالية إلى إجمالي الناتج الداخلي 67,7% مقابل 62,1 % في نهاية 2011 و66,9 % في نهاية 2010، بسبب الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي للمحروقات، وبلغت نسبة أصول قطاع المصارف الإجمالية خارج توظيف الودائع الخاصة بقطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 83,1 % مقابل 86,1 % في 2011 و90,1 % في 2010 .[1]

الفرع الثالث:تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة خلال الفترة 2013-2018.

عرفت تطورات البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2013-2018 الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03) : تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر في الفترة 2013-2018 .

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف	**20**	**20**	**20**	**20**	**20**	**20**
عمومية	6	6	6	6	6	**6**
خاصة	14	14	14	14	14	**14**
مؤسسات مالية	**9**	**9**	**9**	**9**	**9**	**8**
مؤسسات مالية عامة	6	6	6	6	6	**6**
مؤسسات مالية خاصة	3	3	3	3	3	**3**
المجموع	**29**	**29**	**29**	**29**	**29**	**29**

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات 2013 ، 2015، 2016، 2017، 2018.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2012،ص 112، 113.

ويمكن ابراز هذه التطورات بشكل أفضل من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): تطور البنوك والمؤسسات المالية النشطة في الجزائر خلال الفترة 2013- 2018.

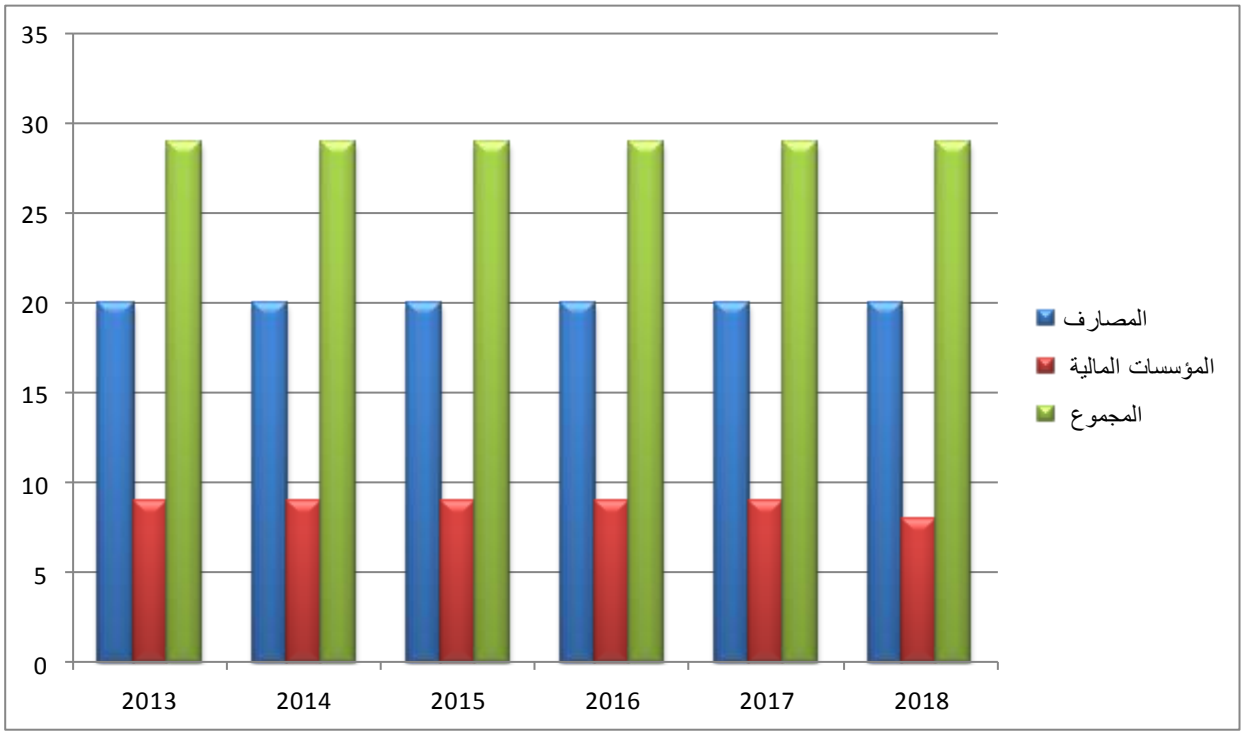

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

يلاحظ أنه سنة 2015 بقي النظام المصرفي يتشكل من 29 مصرف ومؤسسة مالية. ومع توقف نشاط المؤسسة المالية المختصة في القروض الاستهلاكية وصل عدد المصارف والمؤسسات المالية سنة 2018 إلى 20 مصرفا و8 مؤسسات مالية.أما من حيث عدد الوكالات فهي مبينة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (04): تطور عدد وكالات القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2014- 2018

	2014	2015	2016	2017	2018
أ) المصارف	**1445**	**1469**	**1489**	**1511**	**1524**
المصارف العمومية	1113	1123	1134	1146	1151
المصارف الخاصة	332	346	355	365	373
ب) مؤسسات مالية	**86**	**87**	**88**	**95**	**95**
المؤسسات مالية عامة	77	78	79	79	80
المؤسسات مالية خاصة	9	9	9	16	15
ج) المجموع	**1531**	**1556**	**1577**	**1606**	**1619**

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2018 ، الصفحة 75

ويمكن تمثيل هذه التطورات بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم(4): تطور عدد الوكالات النشطة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

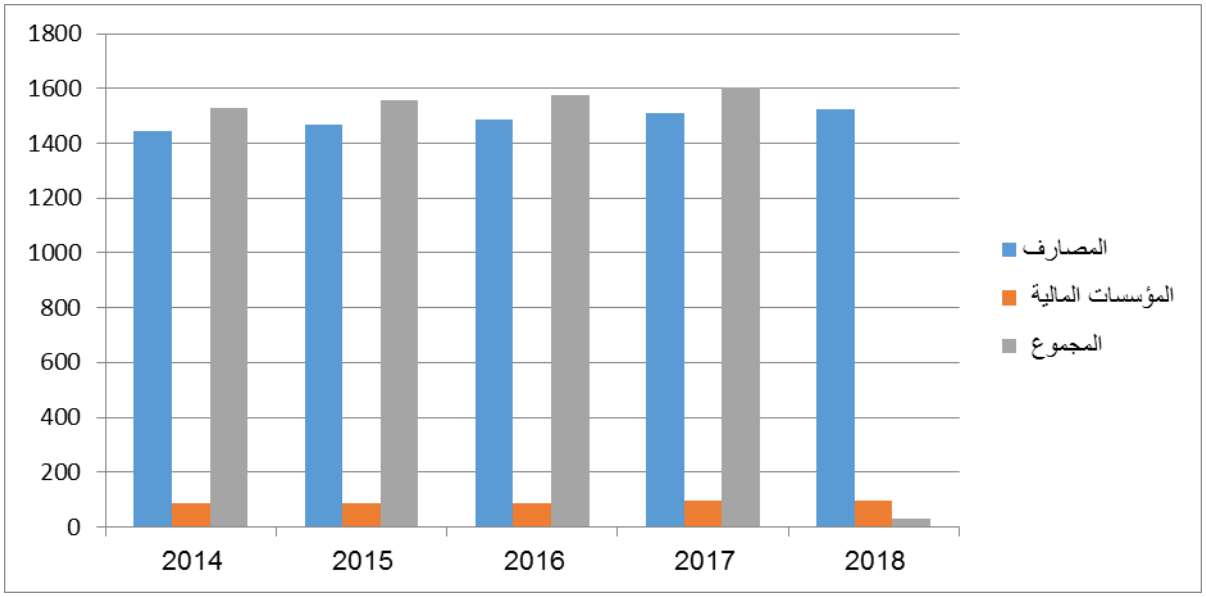

المصدر:من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

– بلغ عدد وكالات شبكة المصارف العمومية 1123 وكالة و346 وكالة بالنسبة للمصارف الخاصة و88 وكالة للمؤسسات المالية مقابل 1113 وكالة و325 وكالة و88 وكالة على التوالي بالنسبة لسنة 2014 أي ما يعادل شباكا واحد لكل 25660 نسمة مقابل 25630 نسمة في 2014 ؛

– إجمالي أصول قطاع المصارف /إجمالي الناتج المحلي بلغ 75,8 %مقابل 69,8 % في نهاية 2014 و62,2 % في نهاية 2013 ، وقدرت نسبة إجمالي الأصول لقطاع المصارف خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 64,8 % مقابل 65,9 %في نهاية 2014 و63,3 % في نهاية 2013 .

وبلغت المصارف العمومية 1151 وكالة مقابل 1145 في 2017، أما شبكة الصارف الخاصة فبلغت 373 وكالة مقابل 355 في نهاية 2017، فيما يخص المؤسسات المالية استقر عدد وكالاتها عند 95 وكالة؛[1]

المطلب الثاني : تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر في الفترة 2005–2018.

عرفت الموارد المجمعة من قبل البنوك الجزائرية في الفترة 2005–2018 التطورات التالية:

الفرع الأول: تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك في الفترة 2005–2008

عرف نشاط المصارف في جمع الموارد تحت الطلب والموارد لأجل تطورا معتبرا في الفترة 2005–2008 مثل ما يبرزه الجدول الموالي:

[1]تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2018،ص 76.75.74.

الجدول رقم(05): تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر في الفترة 2005-2008

(الوحدة:مليار دج).

	2005	2006	2007	2008
ودائع تحت الطلب	**1224,4**	**1750.4**	**2560.7**	**2946.9**
بنوك عمومية بنوك خاصة	1108.3	1597.3	2369.7	2705.1
الودائع لأجل	116.1	152.9	191.1	241.8
بنوك عمومية	**1632.9**	**1649.8**	**1761.0**	**1991.0**
منها ودائع بالعملة الصعبة	1575.3	1584,5	1671.5	1870.3
بنوك خاصة	209.1	210.3	207.1	224.3
منها ودائع بالعملة الصعبة	24.3	30.7	32.6	38.8
الودائع السابقة للاستيراد	4.1	4.4	3.6	4.4
بنوك عمومية	**103.3**	**116.3**	**195,5**	**223.9**
منها ودائع بالعملة الصعبة	79.0	85.6	162.9	185.1
بنوك خاصة	1.6	1,0	0.8	2.1
منها ودائع بالعملة الصعبة	24.3	30.7	32.6	38.8
مجموع الموارد المجمعة	4.1	4.5	3.6	4,4
حصة البنوك العمومية	**2960.0**	**3516.5**	**4517.3**	**5161,8**
حصة البنوك الخاصة	%93.3	%92.9	%93.1	%92,2
	%6.7	%7.1	%6.9	%7,8

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2008 ، الصفحة 75

ويمكن تمثيل هذه التطورات بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر خلال الفترة 2005-2008

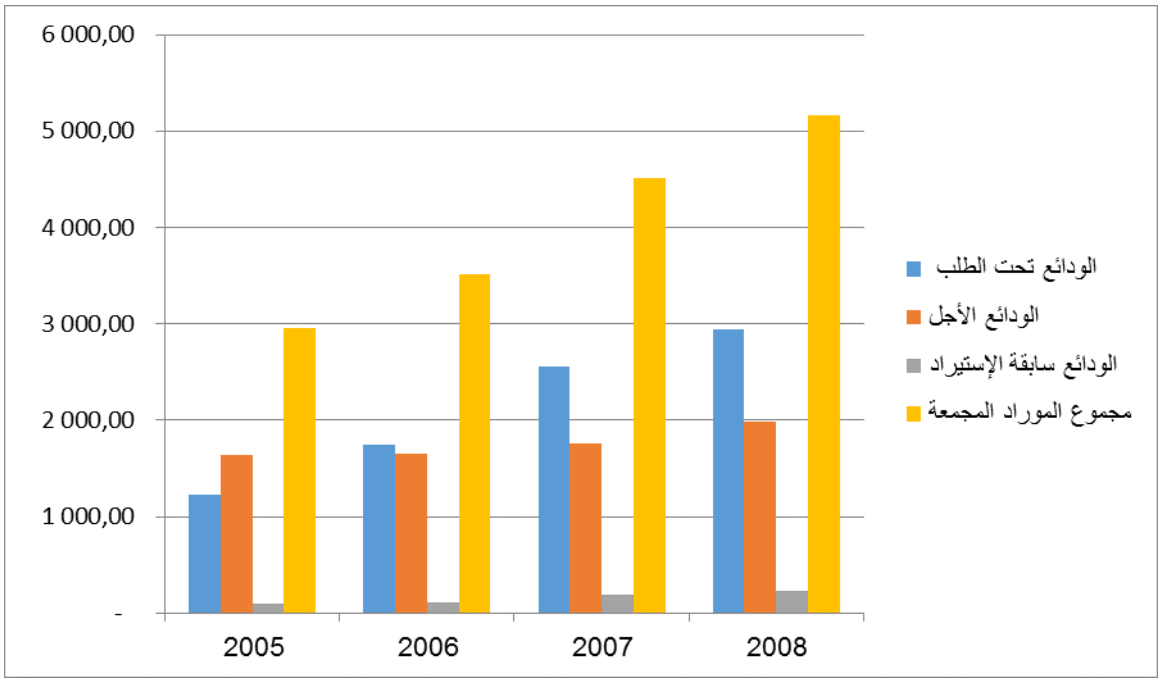

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال الجدول اعلاه:

- الارتفاع المتواضع للموارد الملتقطة (14,3 % في 2008 مقابل 28,5 %في 2007 و 18,8 %في 2006؛
- نمو الودائع تحت الطلب 15,1 %مقابل 46,5 %في 2007 و43 %في 2006، بينما انتقل معدل الودائع لأجل من 1 في 2006 إلى 6,7 %في 2007 إلى 13,1 %في 2008؛
- بلغت حصة الودائع الملتقطة من طرف المصارف لدى المؤسسات الخاصة والأسر:في 2006 بلغ 52,9 % و47,3 %في نهاية 2007 وانتقلت إلى 48,3 %في نهاية 2008، بينما حصة القطاع العمومي في 2006 بلغت 47,1 %و52,7 % في نهاية 2007 في انخفاض في 2008 51,7 %؛

- تطورت الودائع الملتقطة من طرف المصارف الخاصة أكثر مما قامت به المصارف العمومية، قد أدى في سنة 2008 إلى زيادة حصة ودائع المصارف الخاصة في سوق الموارد (7,8 %مقابل 6,9 %في نهاية 2007) ؛

- كانت حصة الودائع لأجل هيا المهيمنة لدى المؤسسات الخاصة والأسر، حيث بلغت حصته 68,6 %ب مقابل 71,2 % في نهاية 2007 و74,2 %في نهاية 2006، بينما في القطاع العمومي كانت حصة

الودائع تحت الطلب هي التي تعتبر مهيمنة (83,9 % في نهاية 2008 و2007 مقابل 76,1 % في نهاية 2006).[1]

الفرع الثاني: تطور الموارد المجمعة من طرف البنوك في الفترة 2009-2012.

عرفت تطورات تطور الموارد المجمعة في الجزائر الفترة 2009-2012 الوضعية المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(06): تطور حجم الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر في الفترة 2009- 2012. (الوحدة:مليار دج).

	2009	2010	2011	2012
ودائع تحت الطلب	**2502.9**	**2870.7**	**3495.8**	**3356.8**
بنوك عمومية	2241.9	2569.5	3095.8	2823.6
بنوك خاصة	261.0	301.2	400.0	533.2
الودائع لأجل	**2228.9**	**2524.3**	**2787.5**	**3331.5**
بنوك عمومية	2079.0	2333.5	2552.3	3051.5
منها ودائع بالعملة الصعبة	238.3	253.7	272.4	295.9
بنوك خاصة	149.9	190.8	235.2	280.0
منها ودائع بالعملة الصعبة	27.3	35.4	31.2	43.3
الودائع السابقة للاستيراد	**414.6**	**424.1**	**449.7**	**547.5**
بنوك عمومية	311.1	323.1	351.7	425.7
منها ودائع بالعملة الصعبة	1.6	3.3	1.2	3.8
بنوك خاصة	103.5	101.0	98.0	121.8
منها ودائع بالعملة الصعبة	3.4	6.5	1.6	1.1
مجموع الموارد المجمعة	**5146.4**	**5819.1**	**6733.0**	**7235.8**
حصة البنوك العمومية	%90.0	%89.8	%89.1	%87.1
حصة البنوك الخاصة	%10.0	%10.2	%10.9	%12.9

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2012، ص صفحة 99.98

ويمكن تمثيل هذه التطورات بيانيا في الشكل الموالي:

[1] تقرير بنك الجزائر ، التقرير السنوي لسنة 2008 ص 121.120

الشكل رقم (6): تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر خلال الفترة 2009-2012.

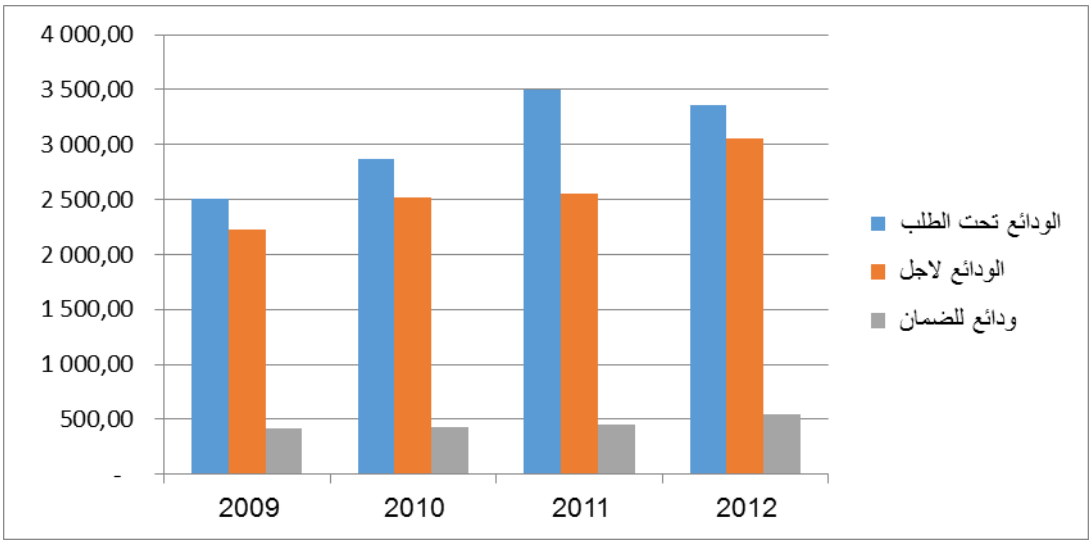

المصدر: إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- الارتفاع الهام في الودائع الملتقطة من طرف المصارف الخاصة 19,7 % مقابل 13,4 % في 2009، مقارنة بالودائع الملتقطة من طرف البنوك العمومية 11 % مقابل انخفاض بنسبة 5,6 % في 2009؛
- ارتفاع الودائع تحت الطلب 10,4 % مقابل انخفاضها في 2009 (15,1% -)،الناجم عن انكماش موارد قطاع المحروقات تحت تأثير الصدمة الخارجية؛
- زيادة معتبرة في الودائع لأجل (13,3 % مقابل 11,9 % في 2009)؛
- أدت الزيادة الكبيرة للودائع الملتقطة لدى القطاع العمومي 17,4% مقارنة بالقطاع الخاص 8,4 % إلى انخفاض حصة الودائع الملتقطة من طرف المصارف لدى القطاع الخاص (مؤسسات اسر والجمعيات)في إجمالي الودائع (قطاع عمومي والخاص) تراجعت هذه (الحصة إلى 55,7 % في 2010 بمقابل 57,7 % في 2009)؛
- تبقى حصة الودائع لأجل بالعملات الصعبة هامة في إجمالي قائم القطاع العام والخاص والأسر (68 % مقابل 65,6 % في نهاية 2009)؛

- من حيث الموارد المعبئة سجلت المصارف العمومية تدفقا ايجابيا للودائع سواء للقطاع العمومي أو الخاص 334,7 مليار ؛

- سجلت الودائع تحت الطلب والودائع لآجل الملتقطة لدى البنوك والهيئات العمومية الأخرى والأسر الخاصة حصصا نسبية ب 41,1%، 38.8%، 16,7% على التوالي، بينما يغطي الباقي الذي يساوي 0,9 % ودائع التأمينات والهيئات الخاصة؛

- أما في 2012 تم تسجيل ارتفاع متواضع في نشاط جمع الموارد، حيث بلغ 6,4 % مقابل 16,5 % في 2011 وبلغ نمو الودائع 7,5 % مقابل 15,5 % في 2011.

وسجل أيضا :[1]

- ارتفاع مهم في الودائع تحت الطلب ولأجل المجمعة من طرف البنوك الخاصة 28 % مقابل 29,1 % في 2011، أما المجمعة من طرف المصارف العمومية بلغت 40 % مقابل 15,2 % في 2011، ترتب عن ذلك زيادة في حصة المصارف الخاصة في سوق الموارد 12,9 % مقابل 10,9 % في نهاية 2011؛

- انخفاض الودائع تحت الطلب بنسبة 4,0 % .

- زيادة جد معتبرة في الودائع لأجل أي 19,5 % مقابل 10,4 % في 2011، نتج هذا الارتفاع على مستوى المصارف العمومية 16,9 % مقابل 9,4 % في 2011 وعلى مستوى المصارف الخاصة نجد 19,0 % مقابل 23,3 % في 2011؛

- انخفاض الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي (6,5-%)مقابل ارتفاع قدره 21,2 % في 2011؛ مقارنة بارتفاع الودائع المؤسسات الخاصة 16,9 % مقابل 12,0 % في 2011 والأسر والجمعيات (12,9 % مقابل 12,2 % في 2011)؛

- سجلت المصارف العمومية تدفقا سلبيا للودائع المجمعة لدى القطاع العمومي قدره 188,9 مليار دينار، وتدفقا ايجابيا لدى القطاع الخاص قدره 284,1 مليار مقابل 502,0 مليار دينار و211,6 مليار دينار في 2011؛

[1] تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2012 ص 111

الفرع الثالث: الموارد المجمعة من طرف البنوك في الفترة 2013 –2018

في سنة 2015 انخفض الرصيد البنوك (2, 2-%)مقابل زيادة بنسبة 17,8 % في 2014 و8,6% في 2013؛الجاري للودائع تحت الطلب ولأجل المجمعة من طرف البنوك

الجدول رقم (07): تطور حجم الموارد المجمعة من طرف البنوك في الجزائر في الفترة 2013- 2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	
4880.5	4499.0	3732.2	3891.7	4434.8	**3537.5**	**ودائع تحت الطلب**
4054.7	3765.0	3060.5	3297.1	3712.1	2942.2	بنوك عمومية
825.5	733.5	671.7	594.0	772.7	595.3	بنوك خاصة
5232.6	**4708.5**	**4409.3**	**4443.4**	**4083.7**	**3691.7**	**الودائع لأجل**
4738.3	4233.0	4010.8	4010.8	3793.6	3380.4	بنوك عمومية
544.1	456.9	412.8	412.8	348.8	324.2	منها ودائع بالعملة الصعبة
494.0	475.5	398.6	398.6	290.1	311.3	بنوك خاصة
106.0	86.5	66.6	66.6	56.0	45.7	منها ودائع بالعملة الصعبة
809.6	**1024.7**	**938.4**	**938.4**	**599.0**	**338.2**	**الودائع السابقة للاستيراد**
626.7	782.1	833.7	833.7	494.4	419.4	بنوك عمومية
2.9	2.1	3.9	3.9	1.4	3.0	منها ودائع بالعملة الصعبة
182.9	242.6	104.7	104.7	104.6	138.0	
6.2	4.6	6.3	6.3	1.9	1.4	منها ودائع بالعملة الصعبة
10922.7	**10232.2**	**9079.9**	**9079.9**	**9117.5**	**6733.0**	**مجموع الموارد المجمعة**
%86.24	%85.81	%87.06	%87.06	%87.74	%89.1	حصة البنوك العمومية
%13.76	%14.19	%12.94	%12.94	%12.26	%10.9	حصة البنوك الخاصة

المصدر:تقرير بنك الجزائر ، التقرير السنوي لسنة 2018 صفحة 78.77

ويمكن تمثيل هذه التطورات بيانيا في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07) تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك في الجزائر خلال الفترة 2013-2018

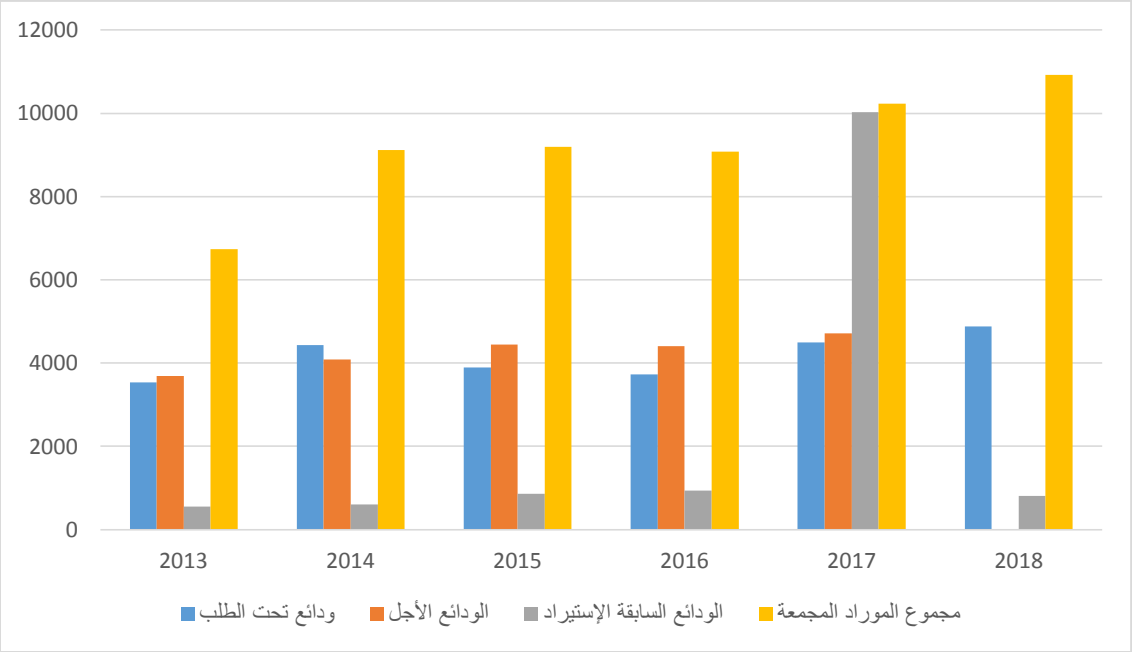

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :[1]

- تسجيل انخفاض في حصة الودائع تحت الطلب سنتي 2015 و 2016 حيث بلغت 3891.7 مليار دينار، و 3732.2 مليار دينار على التوالي بمقابل تسجيل ارتفاع سنتي 2017و 2018 حيث بلغت 4499.0 مليار دينار و 4880.0 مليار دينار على التوالي؛
- تسجيل ارتفاع ملحوظ في الودائع الأجل سنة 2018 بلغ 5232.6 مليار دينار بمقابل 4708.5 مليار دينار سنة 2017 و 4409.3 مليار دينار سنة 2015 ؛
- تسجيل ارتفاع تدريجي في الوادئع السابقة للاستيراد من سنة 2013 إلى غاية 2017 (558.2مليار دينار إلى 1024.7 مليار دينار) وأنخفض سنة 2018 (809.6 مليار دينار) ؛

[1] بنك الجزائر ، التقرير السنوي، 2015، ص98-99

- ارتفاع في حصة الودائع المجمعة لدى البنوك الخاصة سنة 2017 و 2018 حيث بلغت (14.19% و 13.76 %) مقارنة بسنة 2013 التي كانت 10.9% وتسجيل انخفاض في حصة الموارد المجمعة لدى البنوك العمومية حيث بلغت 86.24% سنة 2018 بمقابل 89.1% في سنة 2013 ، ورغم هذا تبقى حصة البنوك العمومية هي المستحوذة في الوادئع المجمعة.

المبحث الثالث: مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي.

هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفاعليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي ، لذلك كان للبنوك التجارية دورا فعالا في تمويله عن طريق تقديم القروض.

المطلب الأول: تطور حجم القروض حسب القطاع الاقتصادي (عمومي، خاص)

عرفت تطورات حجم القروض الموجهة للقطاع الاقتصادي بحسب طبيعة القطاع المسارات التالية:

الفرع الأول: تطور مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2005– 2008.

عرفت مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة الوضعية الموضحة في الجدول:

الجدول رقم (08) تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب القطاع في الفترة 2005–2008 (الوحدة:مليار دج).

	2005	2006	2007	2008
القروض الموجهة للقطاع العمومي	**882,5**	**848,4**	**989,3**	**1202,2**
البنوك العمومية	**881,6**	**847,3**	**987,3**	**1200,3**
قروض مباشرة	811,3	751,7	900,1	1112,2
شراء سندات	70,3	95,6	87,2	88,1
بنوك خاصة	**0,9**	**1,1**	**2,0**	**1,9**
قروض مباشرة	0,4	0,0	0,1	0,0
شراء السندات	0,5	1,1	1,9	1,9
القروض الموجهة للقطاع الخاص	**896,4**	**10554**	**1214,4**	**1411,9**
بنوك عمومية	**765,3**	**879,3**	**964,0**	**1086,7**
قروض مباشرة	765,3	874,7	959,6	1081,7
شراء السندات	-	4,5	4,4	5,0
بنوك الخاصة	**131,1**	**176,5**	**250,4**	**325,2**
قروض مباشرة	131,1	176,4	250,3	325,1
شراء السندات	-	0,1	0,1	0,1
مجموع القروض الممنوحة	**1778,9**	**1904,1**	**2203,7**	**2614,1**
حصة البنوك العمومية	%92,6	%90,7	%88,5	%87,5
حصة البنوك الخاصة	%7,4	%9,3	%11,5	%12,5

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2008، الصفحة 123.

يمكن عرض تطورات حجم القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي بحسب الطبيعة القانونية لهذا الأخير خلال الفترة 2005- 2008 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2005-2008

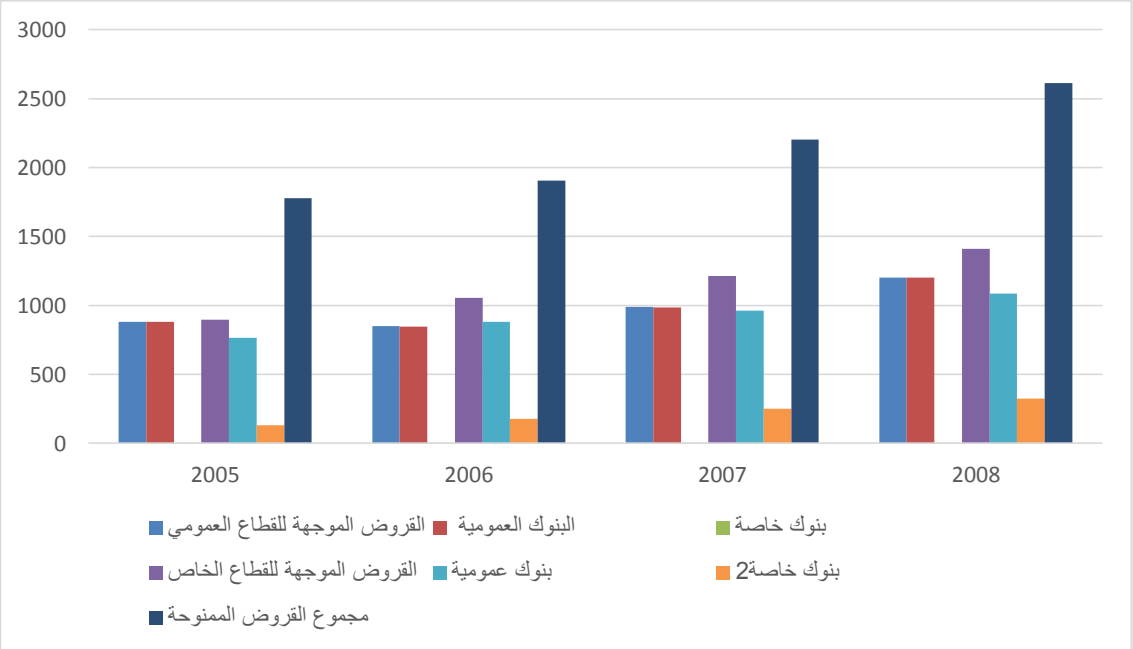

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :[1]

- انتقال القروض الموزعة من طرف المصارف من 1778.9 مليار دينار سنة 2005 إلى 2614.1 مليار دينار سنة 2008 أي تسجيل ارتفاع محسوس سنة 2008 ؛
- تزايد قيمة القروض الموجهة للقطاع العمومي سنة 2005 من 882.5 مليار دينار الى 1202.2 مليار دينار سنة 2008؛
- بلغت حصة البنوك العمومية سنة 2008 (1200.3 مليار دينار) حيث كانت على شكل قروض مباشرة(1112.2 مليار دينار و 88.1 مليار دينار كسندات وبلغت حصة البنوك الخاصة 1.9 مليار دينار كانت أغلبها على شكل سندات ؛

[1] بنك الجزائر ، التقرير السنوي، 2008، ص 125-124.

- أما بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص فقد بلغت سنتي 2005 و2006 (896.4 مليار دينار و1055.4 مليار دينار) مسجلة ارتفاعا ملحوظا، ليستمر الارتفاع إلى سنة 2008، حيث بلغت 1411.9 مليار دينار. وكانت أغلبها موجهة للبنوك العامة حيث بلغت سنة 2008 (1086.4 مليار دينار) أما البنوك الخاصة فقد بلغت 325.2 مليار دينار؛

- ضمنت المصارف تقريبا تمويل كامل للقطاع العمومي ولقيت حصتها في التمويل القطاع الخاص مهمة في سنة 2008 حيث بلغت 87.5% مقابل 12.5 % .

الفرع الثاني: تطور مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2009-2012 .

عرفت تطورات حجم القروض الموجهة للقطاع الاقتصادي بحسب طبيعة القطاع في الفترة 2009-2012 .

المسارات المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(09) : تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2009-2012 (الوحدة:مليار دج)

	2009	2010	2011	2012
القروض الموجهة للقطاع العمومي	**1485.9**	**1467.4**	**1742,3**	**2040,7**
البنوك العمومية	**1484.9**	**1461.3**	**1742,3**	**2040,7**
قروض مباشرة	1400.3	1388.4	1703,3	2010,6
شراء سندات	84.6	72.9	39,0	30,1
بنوك خاصة	**1.0**	**0.1**	**00**	**00**
قروض مباشرة	0.1	0.0	00	00
شراء السندات	0.9	0.1	00	00
القروض الموجهة للقطاع الخاص	**1599.2**	**1805.3**	**1982,4**	**2244,5**
بنوك عمومية	**1227.1**	**1374.5**	**1451,7**	**1675,4**
قروض مباشرة	1216.4	1364.1	1442,8	1669,0
شراء السندات	10.7	10.4	8,9	6,4
بنوك الخاصة	**372.1**	**430.8**	**530,7**	**569,5**
قروض مباشرة	371.9	430.6	530,6	569,4
شراء السندات	% 0.2	% 0.2	0,1	0,1
مجموع القروض الممنوحة	**3085.1**	**3266.7**	**32724,7**	**4285,6**
حصة البنوك العمومية	%87.9	%86.6	%85,8	%86,7
حصة البنوك الخاصة	%12.1	%13.2	%14,2	%13,3

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2012، الصفحة100-118

يمكن عرض تطورات حجم القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي بحسب الطبيعة القانونية لهذا الأخير خلال الفترة 2009- 2012 في الشكل الموالي:

الشكل رقم(09) : تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2009-2012

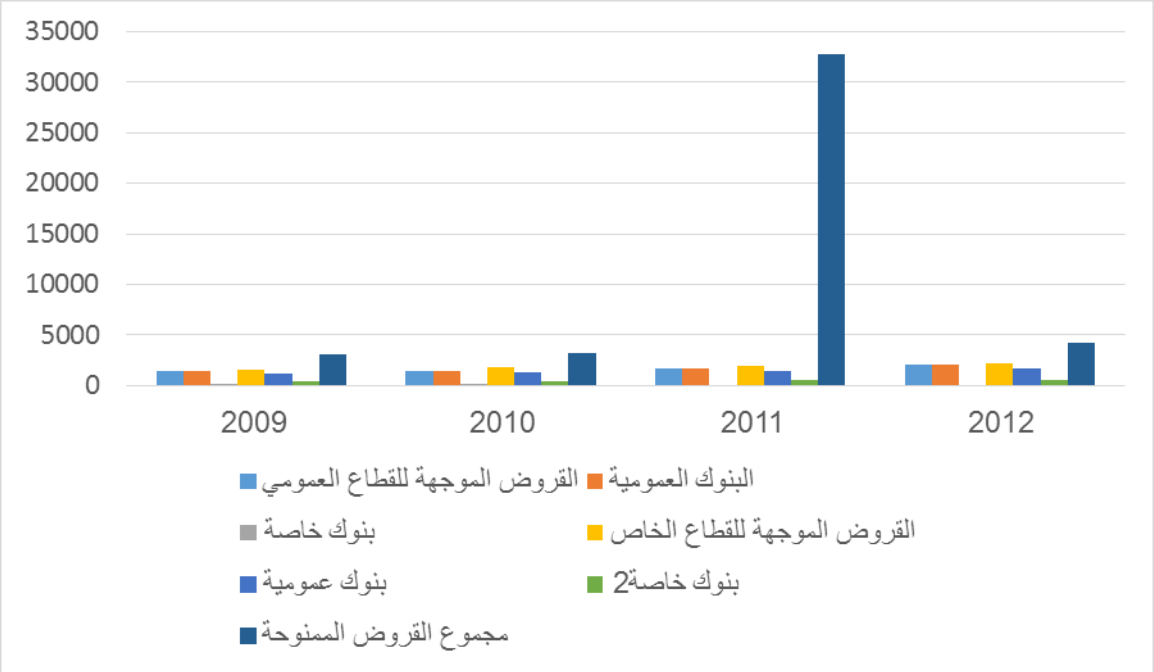

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09)

إن ما يلاحظ على تطورات حجم القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي بحسب الطبيعة القانونية خلال الفترة 2009- 2012 هو :

- شهدت القروض الموجهة للقطاع العمومي ارتفاعا من سنة 2009 إلى غاية 2012 حيث بلغت سنة 2010 (1461.4 مليار دينار) مقابل (2040.7مليار دينار) سنة 2012 وقامت بتوزيعها على البنوك العمومية والخاصة على الشكل التالي :

- بلغت حصة البنوك على شكل قروض مباشرة سنة 2012 (2010،6 مليار دينار) بمقابل 1703.0 مليار دينار سنة 2011 وعلى شكل سندات (30.1 مليار دينار) سنة 2012 بمقابل 320 مليار دينار سنة 2011 و 72.9 مليار دينار سنة 2009؛[1]

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي،12 20، ص 82-83.

- كانت حصة البنوك الخاصة ضئيلة جدا حيث سنة 2011 و2012 لم تكن لها أي حصة وبلغت سنة 2010 0.1 مليار دينار و 0.9 مليار دينار على شكل سندات؛

– أما القروض الموجهة للقطاع الخاص كانت أيضا ارتفاع حيث سجلت سنة 2012 (2244.9 مليار دينار) مقابل 1599.2 مليار دينار سنة 2009 وقد تم توزيعها على البنوك العمومية والخاصة في الشكل الأتي :

– بالنسبة للبنوك العمومية 1669.0 مليار دينار قروض مباشرة و 6.4 مليار دينار على شكل سندات أما البنوك الخاصة سجلت 569.4 مليار دينار قروض مباشرة و 0.1 على شكل سندات سنة 2012 بمقابل 530.6 مليار دينار قروض مباشرة و 0.1 على شكل سندات سنة 2011.

وعليه تبقى مصارف العمومية هي المهيمنة على مجموع القروض الموزعة حيث بلغت سنة 2012 نسبة 86.7% بمقابل 85.8 % لسنة 2011. أما المصارف الخاصة فقد بلغت حصتها سنة 2012 نسبة 13.3 % بمقابل 13.2% سنة 2009 .[1]

الفرع الثالث: تطور مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الفترة 2013 –2018.

شهدت مساهمة البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2013 –2018 الوضعية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2013-2018 (الوحدة:مليار دج).

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض الموجهة للقطاع العمومي	**2434,4**	**3382,9**	**3689,0**	**3952,8**	**4311,8**	**4944,2**
البنوك العمومية	**2434,3**	**3373,4**	**3679,5**	**3943,3**	**4302,3**	**4934,7**
قروض مباشرة	2409,4	3210.3	3521,9	3789,5	4154,0	4786,0
شراء سندات	24,9	163,1	157,1	1453,8	148,3	148,7
بنوك خاصة	**00**	**9,5**	**9,5**	**9,5**	**9,5**	**9,5**
قروض مباشرة	00	00	00	00	00	0
شراء السندات	00	9,5	9,5	9,5	9,5	9,5
القروض الموجهة للقطاع الخاص	**2720,2**	**3120,0**	**3586,6**	**3955,0**	**4566,1**	**5029,9**
بنوك عمومية	**2023,2**	2338,7	2687,1	2982,0	3401,7	3701,4
قروض مباشرة	2016,8	2338,5	2685,4	2982,0	3401,7	3701,4
شراء السندات	6,4	0,2	1,7	00	00	3701,4
البنوك الخاصة	**697,0**	**781,3**	**899,5**	**973,0**	**1164,4**	**00**
قروض مباشرة	696,9	781,3	899,5	973,0	1164,4	1328,5
شراء السندات	0,1	00	00	00	00	00
مجموع القروض الممنوحة	**5154,5**	**6502,9**	**7275,6**	**7907,0**	**8877,0**	**9974,0**
حصة البنوك العمومية	%86,5	%87,8	%87,5	%87,58	%86,78	%86,59
حصة البنوك الخاصة	%13,5	%12,2	%12,5	%12,42	%13,22	%13,41

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2018، صفحة 84،100 .

يمكن ابراز تطورات حجم القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي بحسب الطبيعة القانونية لهذا الأخير خلال الفترة 2013- 2018 في الشكل الموالي:

الشكل رقم(10): تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة 2013-2018

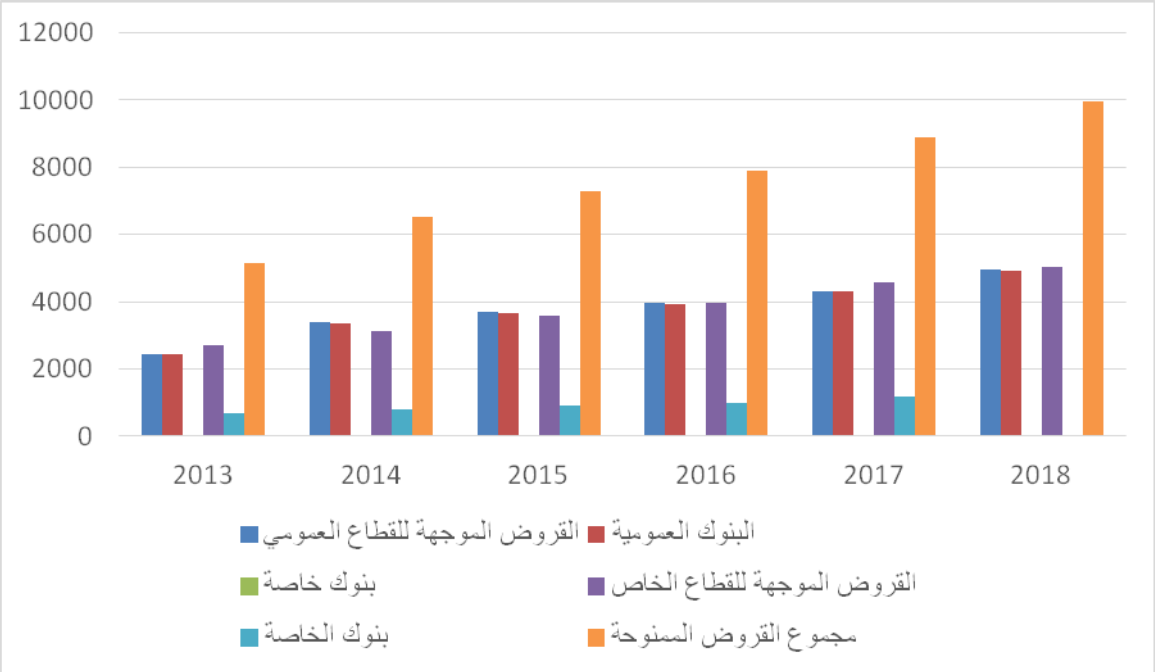

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

شهدت تطورات القروض الموزعة حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة 2013-2018 المسارات التالية:

- زيادة طفيفة في نسبة القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة في نهاية 2015 بعد التراجع البسيط في نهاية 2014، وبنسبة 12,5 % سنة 2015 مقابل 12,2 % في 2014 و13,5 % في 2013؛
- بعد طرح المستحقات غير الناجعة بلغ مجموع القروض 7275,6 مليار دينار في نهاية 2015، وهو ما يعادل زيادة في القروض بنسبة 11,9 % خلال هذه السنة مقابل 26,2 % في 2014 و20,3 % في 2013؛
- بلغت الزيادة في القروض لدى القطاع العام 9 % سنة 2015 مقابل 39 % في 2014. في بلغت الزيادة في القروض لدى القطاع الخاص 15 % خلال 2015 مقابل 14,7 %في سنة 2014 ، وارتفعت حصة القروض للمؤسسات الخاصة والأسر في الرصيد الإجمالي للقروض الموزعة من طرف المصارف لتبلغ 49,3 % مقابل 48 % في 2014؛

- بلغت نسبة القروض الموزعة للمصارف العمومية في 2015 نسبة 50,7 % من إجمالي القروض للاقتصاد مقابل 52 % في 2014 منها 48,4 % قروض مباشرة و2,3 %سندات مصدرة من طرف الشركات العمومية وذلك مقابل 49,4 % و2,6 %على التوالي سنة 2014؛[1]

- بلغت القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد في سنة 2018 مبلغ 9974 مليار دينار مقابل 8877,9 مليار دينار في سنة 2017، مسجلة نمو بنسبة 12,35 % مقابل 12,27 % في 2017؛ [2]

- ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بنسبة 14,67 %. كما ارتفعت القروض الممنوحة للمصارف الخاصة ب 10,4 % سنة 2018 مقابل ب 9,08 % و15,45 % تواليا سنة 2017؛

- ساهمت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بما يعادل 57, 69 % وساهمت تلك الممنوحة للقطاع الخاص ب42,31 %.

- بقيت القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية الملتزمة بصفة كبيرة لتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات العمومية مهيمنة بنسبة 86,5 % في حصة السوق مقابل 41.13 % للمصارف الخاصة.

المطلب الثاني: تطور حجم القروض في الجزائر حسب الآجال في الفترة 2008–2018

شهدت الجزائر خلال الفترة 2008 –2018 تطورات عديدة في حجم القروض من حيث المدة كما سنوضحه في ما يلي:

الفرع الأول:تطور حجم القروض حسب الآجال في الفترة 2005–2008.

تطورت القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف المصارف وصندوق الادخار بعد طرح الديون غير الناجعة المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية في الفترة 2005– 2008 على النحو التالي:

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2015 ، ص100.
[2] بنك الجزائر ، التقرير السنوي، 2008، ص84

الجدول رقم (11) : تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الآجال.

(الوحدة:مليار دج.)

	2005	2006	2007	2008
قروض قصيرة الاجل	**923.3**	**915.7**	**1026.1**	**1189.1**
البنوك العمومية	852.9	819.3	902.5	1025.8
البنوك الخاصة	70.4	96.4	123.6	163.6
قروض متوسطة وطويلة الاجل	**855.6**	**988.4**	**1177.6**	**1424.7**
البنوك العمومية	794.0	907.2	1048.8	1261.2
البنوك الخاصة	61.6	81.2	128.8	163.5
مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شراؤها	**1778.9**	**1904.1**	**2203.7**	**2614.1**
حصة القروض قصيرة الأجل	51.9%	48.1%	46.1%	45.5%
حصة الفروض متوسطة وطويلة الأجل	% 48	51.9%	53.4%	54.5%

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2008، ص121-122.

يمكن ابراز تطورات حجم القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي بحسب الآجال خلال الفترة 2005- 2008 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر الآجال في الفترة 2005-2008

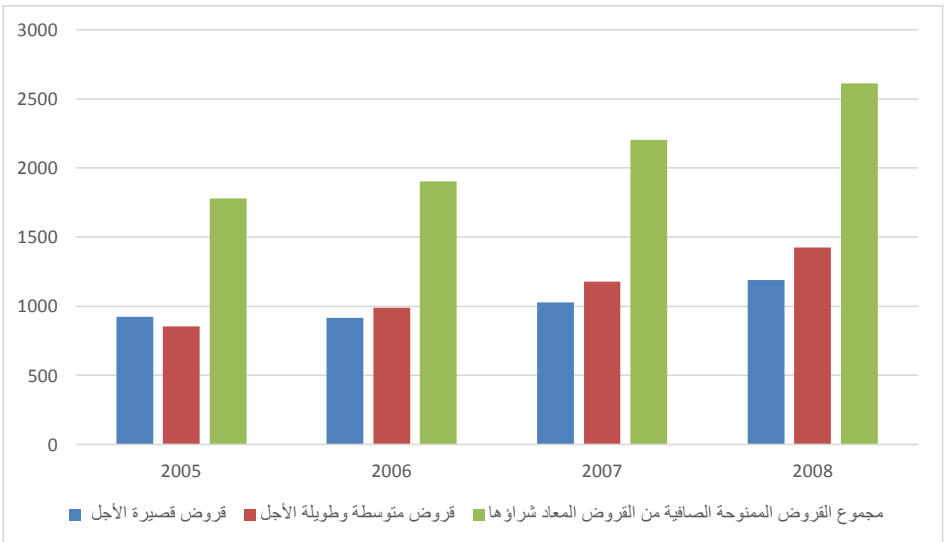

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

إن ما يلاحظ على تطورات حجم القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي بحسب الآجال خلال الفترة 2005- 2008 هو :

- بلغت نسبة القروض المتوسطة وطويلة الأجل 54,5 % من إجمالي القروض الموزعة مقابل 45,5 % بالنسبة للقروض قصيرة الأجل خلال سنة 2008؛
- بلغت نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية 55,1 % من مجموع القروض سنة 2008 مقابل 53,7 % في 2007؛
- بخصوص المصارف الخاصة، فقد بلغت القروض طويلة ومتوسطة الأجل 50 % من مجموع قروضها بمقابل 51 %في 2007؛
- فيما يخص تطور ديون المصارف على الدولة في نهاية 2008، بقيت حصة المصارف العمومية متواضعة نسبيا،حيث قامت الخزينة العمومية بتسديدات مسبقة لجزء من السندات المصدرة مقابل إعادة شراء الديون غير ناجعة على المؤسسات العمومية بمبلغ 273,7 مليار دينار؛
- تمتلك المصارف العمومية ديون على الخزينة العمومية في شكل اذونات بمبلغ 219,7 مليار دينار سنة 2008 مقابل 236,4 مليار دينار في 2007.[1]

الفرع الثاني : تطور حجم القروض حسب الآجال في الجزائر في لفترة 2010-2012

بعد طرح الديون الغير ناجعة المعاد شراؤها من طرف الخزينة العمومية سنة 2010 سجل تطور حجم القروض حسب الآجال في الجزائر في لفترة 2010-2012 ، ما يلي:

[1] بنك الجزائر ، التقرير السنوي، 2008، ص 126

الجدول رقم (12): تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الآجال (صغيرة متوسطة وطويلة) في الفترة 2009-2012 (الوحدة:مليار دج).

	2009	2010	2011	2012
قروض قصيرة الأجل	**1320.5**	**1311.0**	**1363.0**	**1361.4**
البنوك العمومية	1141.3	1045.4	999.6	973.6
البنوك الخاصة	179.2	265.6	363.4	387.7
قروض متوسطة وطويلة الآجل	**1764.6**	**1955.7**	**2361.7**	**2935.0**
البنوك العمومية	1570.7	1790.4	2194.4	2753.3
البنوك الخاصة	193.9	165.3	167.3	181.8
مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شراؤها	**3085.1**	**3266.7**	**3724.7**	**4296.4**
حصة القروض قصيرة الأجل	% 42.8	% 40.1	% 36.6	% 31.7
حصة الفروض متوسطة وطويلة الأجل	% 57.2	% 59.9	% 63.4	**%** 68 .3

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، ، 2012 ، ص 120.

يمكن ابراز تطورات حجم القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي بحسب الآجال خلال الفترة 2009- 2012 في الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الاجال في الفترة 2009-2012

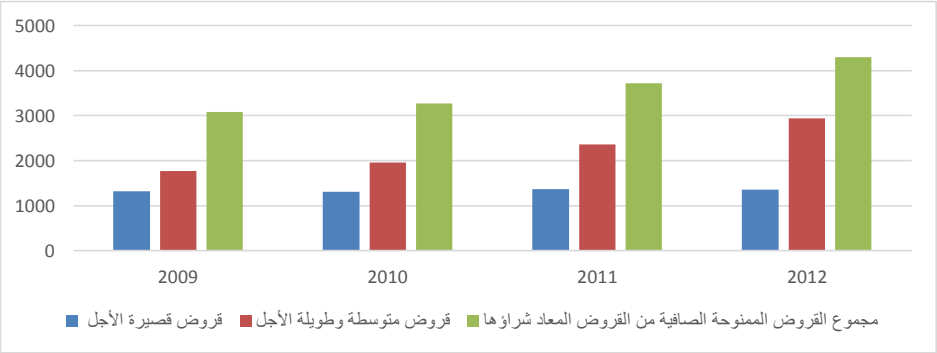

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12)

نلاحظ من خلال الجدول:

- وصول القروض طويلة ومتوسطة الأجل الموزعة إلى 59,9 % مقابل 40,1 %بالنسبة للقروض قصيرة الأجل سنة 2010؛
- بلغت القروض طويلة ومتوسطة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية 63,1 % من مجموع قروضها سنة 2010 مقابل 57,9% في نهاية 2009؛
- أما لدى المصارف الخاصة فقد بلغت نسبة القروض متوسطة وطويلة الأجل 52 % من مجموع قروضها في نهاية 2009. ولكن تراجعت في 2010 لتصل إلى 38,4 % نتيجة التباطؤ في توزيع القروض للأسر؛
- فيما يخص تطور ديون المصارف على الدولة في نهاية 2010 ، فقد كانت حصة المصارف الخاصة متواضعة نسبيا ، وديون المصارف العمومية على الدولة مهيمنة؛
- قامت الخزينة العمومية في 2010 بتسديد السندات المصرفية مقابل إعادة شراء الديون غير الناجعة بمبلغ 5,7 مليار دينار؛
- ارتفاع اجمالي الديون التي تمتلكها المصارف العمومية على الخزينة يشكل قوي لتصل إلى 321 مليار دينار سنة 2010 مقابل 145,7 مليار دينار في 2009؛
- حازت المصارف العمومية أيضا ديون على الخزينة العمومية في شكل سندات تساهمية بمبلغ 56,2 مليار دينار أو شكل أذونات الخزينة بمبلغ 485,7 مليار دينار سنة 2010 مقابل 387,1 مليار دينار في 2009؛
- ارتفعت ديونها المتعلقة بالعمليات الأخرى إلى 112,4 مليار سنة 2010 مقابل 108,6 مليار دينار في نهاية 2009؛[1]
- في سنة 2012 سجلت القروض متوسطة وطويلة الأجل اتجاها تصاعديا بنسبة 68,3 %من اجمالي القروض الموزعة مقابل 31,7 % بالنسبة للقروض قصيرة الأجل ؛[2]
- انتقال إجمالي القروض الرهنية إلى 203,1 مليار دينار في 2011 ثم إلى 257,1 مليار دينار في 2012 وهو ما يوافق معدلات نمو 26,9 % في سنة 2012 مقابل 18,7% سنة 2011؛

[1] تقرير بنك الجزائر ، التقرير السنوي لسنة 2010،ص 104.103
[2] تقرير بنك الجزائر ، التقرير السنوي لسنة 2012 ،ص121.120

- بلغت حصة القروض الرهنية للأسر الموزعة من طرف المصارف العمومية سنة 73,9 % سنة 2012 مقابل 68,7 % في نهاية 2011، مسجلة تراجعا بنسبة 31,9 % سنة 2012 مقابل 31,5 % في 2011؛
- قامت الدولة بتسديد السندات مقابل إعادة شراء الديون غير الناجعة بمبلغ 237,5 مليار دينار في 2012 ؛
- تحوز المصارف العمومية على استحقاقات على الخزينة العمومية في شكل سندات تساهمية بمبلغ 98,2 مليار دينار مقابل 505,7 في نهاية 2011؛
- بلغت استحقاقاتها المتعلقة بالعمليات الأخرى 331,9 مليار دينار في سنة 2012 مقابل 352,1 مليار دينار في 2011.

الفرع الثالث: تطور حجم القروض حسب الآجال في الجزائر في الفترة 2013-2018

لقد كانت تطورات القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف المصارف حسب الآجال في الفترة 2013-2018 على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الآجال (قصيرة متوسطة وطويلة)في الجزائر في الفترة 2013-2018 (الوحدة: مليار دج)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قروض قصيرة الأجل	1423.4	**1608.7**	**1710.6**	**1914.2**	**2298.0**	**2687.1**
البنوك العمومية	936.4	1091.0	1152.4	1334.1	1583.7	1845.1
البنوك الخاصة	487.0	517.7	558.2	580.1	714.3	841.9
قروض متوسطة وطويلة الآجل	**3731.1**	**4894.2**	**5564.9**	**5993.6**	**6579.9**	**7287.0**
البنوك العمومية	3521.0	4621.0	5214.1	5591 .2	6120.3	6790.0
البنوك الخاصة	2109.1	273.1	350.8	402.4	**459.6**	**496.1**
مجموع القروض الممنوحة الصافية من القروض المعاد شراؤها	**5154.5**	**6502.9**	**7275.6**	**7907.8**	**8877.9**	**9974.0**
حصة القروض قصيرة الأجل	27.6%	24.70%	23.50%	24.20%	25.90%	26.90%
حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل	72.4%	75.30%	76.50%	75.80%	74.10%	73.10%

المصدر: تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015 وسنة 2018 الصفحة 84-100.

يمكن ابراز تطورات حجم القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي بحسب الآجال خلال الفترة 2013- 2018 في الشكل الموالي:

الشكل رقم(13): تطور حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك لتمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر حسب الاجال في لفترة 2013-2018،

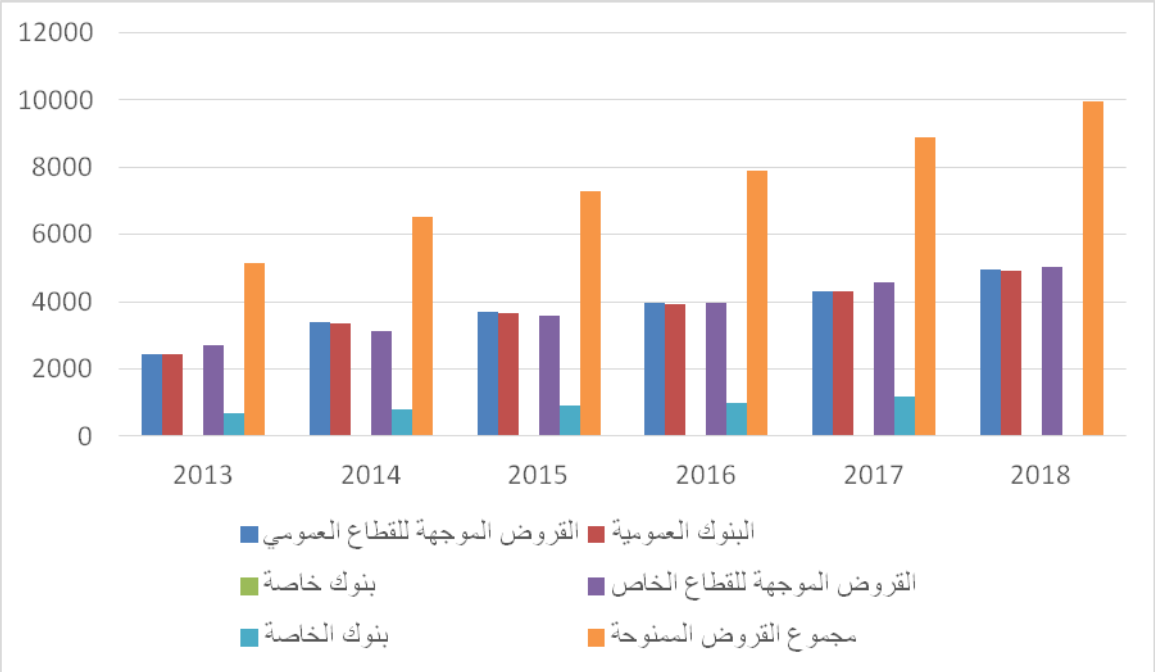

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

إن ما يمكن ملاحظته على معطيات الجدول هو أن:

- سجلت القروض متوسطة وطويلة الأجل نسبة قدرها 76,5 % في سنة 2015 مقابل 75,3 % في2014.[1] بينما سجلت القروض قصيرة الأجل نسبة 23,5 % سنة 2015 مقابل 24,5 % في 2014؛
- بلغت القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية 81,9 % من مجمل قروضها سنة 2015 مقابل 80,9 % في نهاية 2014 و79,0 % في نهاية 2013؛
- بالنسبة للمصارف الخاصة انخفضت حصتها من القروض المتوسطة وطويلة الاجل حيث بلغت 38,6 % سنة 2015 مقابل 34,5% في نهاية 2014 و30,1 % في نهاية 2013؛

[1] تقرير بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2015، ص 100-101

- انتقال اجمالي القروض الرهنية من 307,6 مليار دينار في نهاية 2013 إلى 359,5 مليار دينار 2014 ليصل إلى 390,7 في 2015، بنمو بسيط قدره 8,7 % سنة 2015 مقابل نمو قدره 17,0 % في 2014 و18,6 % في 2013 ، حيث قامت الخزينة العمومية بشراء مستحقات المصارف على عملائها من الشركات العمومية عن طريق إصدار أوراق مالية تم تسجيل جزء منها بـ 150,5 مليار دينار.
- بلغ اجمالي استحقاق إعادة الشراء 431,6 مليار سنة 2015 دينار مقابل 365,3 في 2014؛
- حازت المصارف العمومية استحقاقات على الخزينة العامة في شكل سندات تساهمية بمبلغ 101,2 مليار دينار وفي شكل أذونات بمبلغ 448,7 مليار دينار.
- أما في سنة 2018 انتقل قائم القروض الرهنية من 483,3 مليار دينار نهاية 2017 ليبلغ 591,3 مليار دينار نهاية 2018 ليسجل بذلك نموا قدره 5,24 % في 2018 مقابل 16,26 % سنة 2017.[1]

المطلب الثالث: تطور نمو النشاط الاقتصادي في الجزائر. 2005 – 2018.

إن التمويلات التي وفرتها البنوك التجارية في الجزائر للقطاع الاقتصادي، لابد وأن تنعكس على تطور مؤشرات ومعدلات نمو النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: تطور نمو النشاط الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2005–2008.

سجلت هذه المرحلة التطورات التالية: [2]

- نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2,4 %سنة 2008 مقابل 3,0% سنة 2007 ، و 2,4 %سنة 2005؛
- ازدياد فائض الميزانية بنسبة 83 % (835,9 مليار دينار سنة 2008 بمقابل 456,8 مليار دينار سنة 2007)؛
- تزايد رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 25,2 %(رصيد إجمالي قدره 36,99 مليار دينار) سنة 2008؛
- تراجع نسبة البطالة ب0,5 %، وزيادة اليد العاملة إلى 11,3%؛

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2008 ، ص76-77
[2] نفس المرجع، ص125.124

- زيادة الناتج الداخلي خارج المحروقات بنسبة 6,1%، والتي تقارب تلك المسجلة في سنة 2007 .حيث بلغت 6,3 %، والتي تزايدت مقارنة مع سنة 2005 أين بلغت 5,8%؛

- بلغ إجمالي الناتج الداخلي مبلغ 109938,8 مليار دينار سنة 2008 ، مسجلا ارتفا مقارنة بسنة 2007 وبمبلغ يقدر ب1687,6 مليار دينار أي ما يعادل زيادة بنسبة 18,1%؛

- حققت ثلاث قطاعات سنة 2008 نمو ايجابيا وأقوى من الناتج الذي حققته في سنة 2007، في الوقت الذي يتواجد كل من قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات في حالة الركود؛

- سجل قطاع البناء والأشغال العمومية نسبة نمو بـ 9,8 % سنة 2008، وبنفس الوتيرة المسجلة في سنة 2007 . ولكن بتراجع قدره 1,8 % مقارنة مع النمو القوي المسجل في 2006 والذي بلغ 11,6% ؛

- تزايد خدمات الإدارات العمومية ب 1,9 % نقطة سنة 2008 مسجلة بذلك نموا قدره 8,4%؛

- نمو الخدمات المسوقة بنسبة 7,8 % سنة 2008 وبزيادة تعادل نقطة واحدة مقارنة مع 2007؛

- تحسنت الصناعة سنة 2008 محققة توسعا قدره 4,4 % مقارنة بسنة 2007 أين بلغت هذه النسبة 0,8%.

الفرع الثاني: تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2009 –2012.

عرفت مؤشرات تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة التطورات التالية:

- تسارع النمو الإجمالي للناتج الداخلي ي سنة 2010 ببلوغه 3, 3 % مقابل 2,4 % سنة 2009 ؛[1]

- ارتفع إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بسرعة اكبر وبواقع 6 % سنة 2010 و9,3 % سنة 2009؛

- بلغت الزيادة في الناتج الإجمالي الداخلي بالقيمة نسبة 20,1 %؛ سنة 2010

- عرفت كل القطاعات الاقتصادية نموا ايجابيا ماعدا تلك المتعلقة بالمحروقات التي انخفضت قيمتها المضافة بنسبة 2,6% ؛ سنة 2010

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2010 ، ص 23

- حققت القطاعات الأخرى أداءات مرتفعة تفوق نسبة 5,8% ؛ سنة 2010

- ارتفاع متواضع في مجال الصناعة؛ سنة 2010؛

- زيادة في مساهمة القطاعين الأوليين ب 2,9 % و0,2 % لتبلغ على التوالي 20,6 %و16,0%، سنة 2010 انخفاض مساهمة الصناعة ب 0,7 % نقطة والتي أصبحت تبلغ 7,6 %؛ سنة 2010.

- وكذلك الحقوق الجمركية والرسوم تراجعت قيمتها في إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات ب 0,9 %ليبلغ 4,9%؛ سنة 2010.

- تسجيل قطاع الخدمات المسوقة اكبر نمو مقارنة بنمو القطاعات النشطة الأخرى، حيث ازدادت قيمتها المضافة بنسبة 6,9 % في سنة 2010؛

- أما خدمات الإدارة العمومية ارتفعت بمعدل عال 6 % لكن بنسبة أقل من تلك المسجلة سنة 2007 حيث بلغت 7%؛

- واصل قطاع البناء والإشغال العمومية في جر النمو بتوسع قدره 6,6%. سنة 2010؛

- ازداد نمو الناتج الداخلي في سنة 2012 من حيث الحجم بنسبة 0,5 % ليبلغ 3.3%؛ [1]

- ارتفع إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بنسبة 7,1 % سنة 2012 ، حيث ازداد بنقطة واحدة مقارنة بسنة 2011؛

- سجلت قطاعات الأنشطة الأخرى خارج المحروقات باستثناء الخدمات المسوقة والفلاحة نموا معتبرا فاق ذلك المسجل في سنة 2011؛

- بلغت نسبة الخدمات المسوقة وخدمات الإدارة العمومية أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقاتوبلغت 55,3 % سنة 2012؛

- تناقصت نسبة نمو الصناعة من 7,2 %سنة 2011 إلى 6,9 %سنة 2012 ؛

- ارتفاع نسبي في الحقوق الجمركية والرسوم من 9,2 %سنة 2011 إلى 10,6% سنة 2012.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2012 ،ص 20.

الفرع الثالث: تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر في الفترة 2013 –2018.

عرفت هذه الفترات المؤشرات التالية:

- نسبة 2,8 % في 2013، وبذلك يكون النشاط الاقتصادي قد سجل نموا معتبرا في هذه السنة مقارنة بسنة 2011 ؛
- سجل معدل النمو خارج المحروقات نموا معتبرا وبمعدل 7,2 % سنة 2013 ؛
- توسع النسيج الاقتصادي بتسجيل 994000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (مؤسسة تقل العمالة فيهلا عن 250 عامل) سنة 2013؛
- إنشاء ما يقارب 60500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (8,8+%) من السداسي الأول لسنة 2012 إلى لسداسي الأول من سنة 2013؛
- عرف النشاط الاقتصادي الوطني تطورا قويا نسبيا في سنة 2016 مجرا بنمو معتبر في قطاع المحروقات؛
- تراجع قوي في نمو إجمالي الناتج الداخلي 17406.08 مليار دينار من حيث الحجم؛
- تسجيل تراجع طفيف في نمو إجمالي الطلب الداخلي بنسبة 3.3 % في سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ، أين بلغت النسبة 3,7 % ؛
- يعود التوسع في نمو إجمالي الناتج الداخلي في 2016 أساسا للتوسع في قطاع المحروقات 7,7 % مقابل 0,2 في سنة 2015؛
- تراجع في نمو قطاع خارج المحروقات، حيث بلغ 2,3 ب سنة 2016 مقابل 5,0 في سنة 2015؛
- قدرت نسبة البطالة ب 10,5 % من القوى العاملة، أي 1,27 مليون شخص مقابل 11,2 %سنة 2015. وتبقى نسبة البطالة مرتفعة عند الشباب بين 14% و24 %سنة.....؛
- عرف النسيج الاقتصادي تواجد 935000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (مؤسسات يقل عدد عمالها عن 250) سنة 2016 مسجلا ارتفاعا بنسبة 9,7% مقارنة بسنة 2015؛
- بلغ صافي عدد مناصب الشغل المنشأة تقريبا 82500 منصبا سنة 2016؛

- هيمنة مؤسسات الخدمات بنسبة 51,5 % من صافي خلق مناصب الشغل بتوفير 225000 منصبا جديدا في نهاية 2016؛

- استقر النشاط الاقتصادي الوطني المقاس بالإجمالي الداخلي من حيث الحجم خلال سنة 2018 عند 1,4% و1,3% في 2017، ويرجع هذا الضعف النسبي إلى تراجع نمو قطاع المحروقات الذي تراجع نشاطه خلال هذه السنة بسبب فترة الركود الطويلة التي شهدها هذا القطاع منذ 2006؛
- ساهم قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات المصرفية وغير المسوقة في زيادة نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، من 2,1 % في 2017 إلى 3,3 % في 2018؛
- تراجع نمو قطاع الصناعة؛

- استقرار نسبة البطالة في حدود 11,7% من السكان النشيطين (1,45 مليون شخص عاطل مقارنة بسنة 2017)، وارتفعت عند الشباب من 28,3 %سنة 2017 إلى 29,1 %سنة 2018. [1]

[1] بنك الجزائر ، التقرير السنوي، 2018 ، ص 14

خلاصة الفصل.

لقد تبين من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل، أن البنوك التجارية العامة والخاصة في الجزائر قد عرفت تطورات مهمة بشأن التمويلات التي وفرتها للقطاع الاقتصادي كنتيجة للتطورات التي عرفها حجم الموارد التي استطاعت هذه البنوك تجميعها. وقد كان لهذه التطورات تداعيات ايجابية على مؤشرات النمو الاقتصادي. حيث تم تسجيل ارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي وتراجع في معدلات البطالة وغيرها من المؤشرات.

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة استعراض الدور الذي يمكن أن تؤديه البنوك التجارية في توفير حجم التمويل المناسب للقطاعات الاقتصادية بهدف إحداث تأثيرات ايجابية على النشاط الاقتصادي في الدول، حيث تساهم هذه البنوك في تنشيط الحياة الاقتصادية عبر مساهمتها بطريقة مباشرة في تفعيل الاقتصاد الوطني عن طريق توفير التمويل، أين تقوم هذه البنوك بتمويل استثمارات المؤسسة الاقتصادية بطرق مختلفة.

كما حاولت الدراسة إبراز دور البنوك التجارية الناشطة في الجزائر في تمويل النشاط الاقتصادي انطلاقا من قدرتها على تجميع المدخرات، وكيف انعكست هذه التمويلات على تطور مؤشرات نمو النشاط الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وقدمت مجموعة من المقترحات نوجزها في التالي:

أولا. النتائج:

1. نتائج اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى والتي رأت أن البنوك التجارية تساهم بفعالية في تمويل النشاط الاقتصادي، فقد أكدتها الدراسة من خلال ابرازها لدور البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم للقطاع الاقتصادي والذي هو أساس قيام أو توسع لأي نشاط اقتصادي.
- بخصوص الفرضية الثانية والتي مضمونها أن البنوك التجارية الجزائرية تؤدي دورا مهما في تمويل النشاط الاقتصادي، فقد أكدتها الدراسة هي الأخرى من خلال ابرازها للتطورات المهمة التي عرفها حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- بخصوص الفرضية الثالثة والتي ربطت تطور الاقتصاديات بقدرة القطاع البنكي على توفير التمويل اللازم للقطاع الاقتصادي، فقد أكدتها الدراسة انطلاقا من التطورات التي عرفتها مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر بالنظر إلى التطور الذي عرفه حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية لصالح مختلف القطاعات الاقتصادية.

2. **نتائج الدراسة:** يمكن تلخيص أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج في التالي:

- تؤدي البنوك التجارية دورا مهما في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، غير أن حجم هذا الدور يتوقف على قدرة هذه البنوك على تجميع الموارد؛
- يتوقف توسع النشاط الاقتصادي على قدرة البنوك التجارية على تمويل المشاريع الاستثمارية؛

- ساهمت البنوك التجارية في الجزائر في تقديم تمويلات مهمة للأنشطة المختلفة؛

- ساهمت التمويلات التي وفرتها البنوك التجارية للقطاع الاقتصادي في الجزائر في تطوير مؤشرات النشاط الاقتصادي.

ثانيا.المقترحات: إن أهم ما تقدمه هذه الدراسة من مقترحات هي:

- ضرورة العمل على تحديث وتنويع صيغ التمويل في البنوك التجارية؛

- ضرورة قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات في عمليات منح القروض لجذب العملاء؛

- العمل على تأهيل القطاع المصرفي الجزائري من خلال إدخال التكنلوجيا المتطورة في البنوك؛

- ضرورة دعم وتشجيع إنشاء المصارف الاسلامية في الجزائر لتمكينها من توفير التمويل لنشاط الاقتصادي خاصة في ظل التنوع والمرونة التي تعرفها صيغ التمويل السلامي.

ثالثا.آفاق البحث: يبقى موضوع البنوك التجارية مجالا مفتوحا لدراسات أخرى أكثر تخصصا، نقترح منها المواضيع التالية:

- دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي في الجزائر.

- دور المصارف الاسلامية في تمويل القطاع الاقتصادي في الجزائر؛

- فعالية شبابيك الصيرفة الاسلامية في تعزيز القدرات التمويلية للبنوك التجارية.

قائمة المراجع

المراجع:

أولا .الكتب.

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، "إدارة البنوك التجارية" دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2. أكبر محي الدين الجباري " التمويل الدولي " الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،2009.
3. حسن النفجي "القاموس الافتصادي "بغداد ،1999.
4. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن "اقتصاديات النقود والمصارف "الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
5. رشيد شيحة "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي "الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية "1998.
6. رضا رشيد عبد المعطي، إدارة الاتمان "دار وائل للنشر ،1999.
7. سامر يطرش جلدة " البنوك التجارية والتسويق المصرفي " دار اسامة للنشر والتوزيع ،2008.
8. شاكر القزوني "محاضرات في النقود والبنوك "الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992.
9. طارق الحاج "مبادئ التمويل "دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2010.
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية 2001.
11. الطاهر فاشل البياني، ميرال روحي سمارة "النقود والمصارف والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن ،2013.
12. عبد الغفار حنفي "ادارة المصارف "الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002 .
13. عبد المطلب عبد الحميد"البنوك الشاملة عملياتها وادارتها " الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ،2000.
14. عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح المصدر القروض وبيان كيفية المعاملة ضريبا"، دار النهظة العربية، 2001.
15. فليس حسن خلف "النقود والبنوك " جدار الكتاب العلمي، الاردن ،2006.
16. محمد العربي ساكر، محاضرات في التمويل التنمية الإقتصادية " جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.
17. محمد حسين الوادي واخرون" النقود والمصارف"دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ،2009.
18. محمد عبد الخالق، "الإدارة المالية" دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
19. وليد حميد رشدي الاميري "المسؤولية الاجتماعية للمصارف الخاصة في إطار العلاقة بين رأس المال الفكري ورأس المال التمويلي "دار البازوري للنشر والتوزيع، الاردن ،2015.
20. محمد حسن الضمور، العوامل المؤثرة في السياسية الافتراضية في المصارف الإسلامية، ط1، أمجد للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن، 2016.

ثانيا.رسائل الدكتوراه.

طاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات والتمويل التنمية، أطروحة دكتورا كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي،2006.

ثالثا. المذكرات.

1. ادير سعاد، أكن نجاة "واقع تجربة البنوك الاسلامية في الجزائر دراية بنك السلام الجزائري، مذكرة ماستر تخصص قانون خاص شامل، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020

2. بن صالح ياسين، مساهمة البنوك التجارية الأجنبية في تمويل عملية الاستثمار في الجزائر، دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال، مذكرة ماستر، العلوم ألاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019.

3. رياد جلال الدماغ "إطار مفتوح اتطور السياسة الاقراضية لدعم العمليات التمويل في المصارف دراسة تطبيقية على المصارف في فلسطين" رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة فلسكين ،2006 .

4. سارة عبد الحليم " دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري بعين مليلة، مذكرة ماستر، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ،2012.

5. سارة عبد الحليمن " دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري بعين مليلة –"شهادة ماستر، تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ،2012.

6. سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل يالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، من مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية بجامعة فرحات عباس سطيف 2، 2015.

7. صالح سراي "البنوك الشاملة كآلية لتنشيط القطاع المصرفي الجزائري" مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ،2012.

8. صديقي سلمية، يونس الزهرة " دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن في الجزائر " مذكرة ماستر، مالية وبنوك، جامعة ادرار،2016.

9. عبد الرزاق حميدي "جودة الخدمات البنكية كمدخل لتحقيق رضا العملاء وزيادة القدرة التنافسية دراسة حالة بنك التنمية المحلية" – مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة محمد بوقرة ،2008.

10. علي بو عبد الله" وظائف الادارة المصرفية " رسالة ماجستير علوم اقتصادية جامعة بسكرة، 2005،

11. مقران تركية، نجار عائشة، المراجعة البنكية ودورها في تفعيل الرقابة على المصارف الجزائرية.دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري مذكرة ماستر.تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة آكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر.

12. مسعى سمير، "تسعير القروض المصرفية" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري فسنطينة2008.

رابعا.المجلات.

1) بقاش وليد، بن دادة عمر، " حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية "مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلد 4، العدد 1، 2019.

2) عباني عبد المالك، فياش، أنظمة وآليات إدارة المخاطر البنكية في الجزائر، دراسة حالة بنك الإسكان والتجارة والتمويل، الجزائر، (2010– 2017)، مجلة الحقوق والعلوم الساسية، جامعة خنشلة، مجلد 13، العدد 26،

3) عبدلي حبيبة ومن معها " الصيرفة الاسلامية في الجزائر واقع وتحديات " المجلد رقم العدد 2 السنة جوان 2012.

4) منير خطوي ، مبارك لسلوس "النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح "مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 13العدد 2 ،2020 .

خامسا.المواقع إلكترونية:

1. موقع الصندوق الوطني للإحتياط والتوفير على شبكة الأنترنت awww.cnp banque.dz تم الإطلاع عليه يوم 20 ماي 2022، 16.45.

2. موقع بنك السلام على الانترنيت www alsalam algeria com تم الاطلاع عليه في 20 ماي 2022 على 16 سا 45 د

3. موقع بنك تيكسس الجزائر على الأنتيرنت www.banxy .bank.com، تم الإطلاع عليه في 20 ماي 2022.

4. الشركة المصرفية العربية الجزائرية، موقع الشركة المصرفية العربية الجزائرية على الأنتيرنت www.banq.abc.com تم الإطلاع عليه في يوم 20 ماي 202

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تؤدي البنوك التجارية في توفير حجم التمويل الكافي للقطاع الاقتصادي، ما يعزز مساهمة هذه البنوك في تنشيط الحياة الاقتصادية بطريقة مباشرة عن طريق توفير التمويل. كما سعت الدراسة إلى إبراز دور البنوك التجارية الجزائرية، ومدى مساهمتها في تمويل النشاط الاقتصادي، وكيف انعكست هذه التمويلات على تطور مؤشرات نمو النشاط الاقتصادي في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن البنوك التجارية تؤدي دورا مهما في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، وأن البنوك التجارية في الجزائر تساهم في تقديم تمويلات مهمة للأنشطة المختلفة، الأمر الذي أنعكس على تطوير مؤشرات نمو النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التمويل، النشاط الاقتصادي.

Abstract:

The study aimed to highlight the role that commercial banks can play in providing adequate funding for the economic sector, which enhances the contribution of these banks to revitalizing economic life in a direct way by providing funding. The study also sought to highlight the role of Algerian commercial banks, the extent of their contribution to financing economic activity, and how these funds were reflected in the development of indicators of economic activity growth in Algeria..

The study reached a set of results, including that commercial banks play an important role in providing the necessary financing for the economic sectors, and that commercial banks in Algeria contribute to providing important financing for various activities, which is reflected in the development of indicators of economic activity growth.

Key words: commercial banks, financing, economic activity.